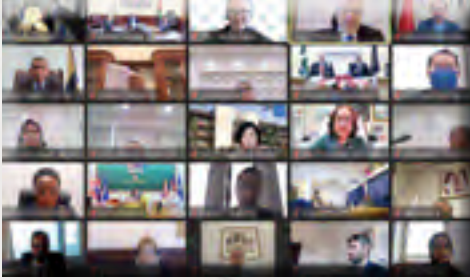




عطوفة رئيس ديوان المحاسبة
في مقابلة خاصة مع جريدة الغد



حداد يشارك بفعالية افتراضية حول
البرلمانات والأجهزة العليا للرقابة



لقاء يجمع «ديوان المحاسبة»
و «النزاهة» وتأكيد على الدور
التكاملي





إضاءات ملكية

ما يميز الدول المتقدمة الناجحة في خدمة مواطنيها وحماية حقوقهم،
وهو الأساس الحقيقي الذي بُني عليه الديمقراطية والاقتصاد
المنزهر والمجتمعات المنسجمة، وهو الضامن لحقوق الفردية
والعامة، والكفيل بتوفير الإطار الفاعل للإدارة العامة، والبناني
لمجتمع آمن وحوار، إنه سيادة القانون المعبر الحقيقي عن حبنا لوطننا
الذي نعز به.

إلى إعلانات الولاء والتفاني للأردن تبقى مجردة ونظرية في غياب
الاحترام المطلق للقوانين.

عبدالله الثاني ابن الحسين

16 تشرين الأول / أكتوبر 2016

الورقة النقاشية الملكية السادسة

سيادة القانون أساس الدولة الحديثة

ويستمر العطاء والتطوير



في ضوء السعي الدائم لديوان المحاسبة في العمل على الإرتقاء بالأداء المهني والتخصصي لكوادره البشرية وتطوير إجراءات العمل وتحسين جودة المخرجات الرقابية، فقد كان لعام 2022 نصيب كبير من العطاء والتطوير في منهجية عمل الديوان، فقد عزم الديوان ولغاية هذه اللحظة إلى التطوير في آلية عمله بشكل يسعى معها إلى تحقيق التميز في الإنجاز والأداء ومواكبة بقية الأجهزة الرقابية العليا في تبني أفضل الممارسات الصادرة عن المنظمات الدولية المهنية والتي ينتمي إليها الديوان بصفته عضوا وليس كأى عضو فهو عضو فعال في العديد من اللجان.

وفي هذا الإطار فقد كانت من أبرز إنجازاته هذا العام دخول التدقيق المبني على المخاطر باعتماد أنظمة مهنية متخصصة مرحلة هامة من خلال توفير التجهيزات المحوسبة على نطاق واسع لكافة العاملين في الديوان لتوفير بيئة عمل وفق منظومة إلكترونية متكاملة.

كما واصل الديوان عقد الدورات التدريبية داخليا وخارجيا وذلك في مركز الديوان والمراكز والمعاهد المتخصصة والدورات التي عقدها من خلال المنظمات الإقليمية والدولية، وذلك بهدف رفع الكفاءة المهنية لموظفي الديوان والإستفادة من التجارب المتعددة في كافة المجالات المتعلقة بعمل الديوان.

وفي إطار مشروع التوأمة الأردني البولندي فقد تم عقد العديد من الدورات المهنية المتعلقة بالمحاور الثلاث الرئيسية للمشروع وهي:

1. تطبيق نهج التدقيق المبني على المخاطر والتدقيق الشمولي (تدقيق مالي وإلتزام).
2. تحسين عمليات توكيد الجودة.
3. تطبيق وتحسين عمليات تدقيق تكنولوجيا المعلومات (CAATS) وتدقيق الإيرادات.

واستكمالاً للجهد المتعلق بالتدريب فقد تم الإنتقال للجانب التطبيقي للمشروع من خلال تشكيل فرق عمل عدد (2) من مدققي الديوان «تدقيق ريادي» وبإشراف الخبراء من الجهاز البولندي لتصميم ومراجعة إجراءات العمل في مرحلة ما قبل التخطيط ومرحلة التخطيط، على أن يتم استكمال كافة المراحل المتعلقة بانجاز أعمال التدقيق.

وفي الختام فأن عملية البناء والتطوير مستمرة للوصول إلى مستوى مهني متميز ورائد في مجال الرقابة على المال العام على مستوى كافة المديريات العاملة في الديوان حسب اختصاصاتها والمهام الموكولة إليها.

د. راكيل خريسات

مدير مديرية الدراسات والتدريب

افتتاحية العدد

يولي ديوان المحاسبة أهمية كبيرة للإستثمار في العنصر البشري من خلال تنمية وتطوير الجوانب المعرفية والعلمية والمعلوماتية لموظفيه، ورفع قدراتهم وبما ينسجم ويواكب أحدث التطورات وأفضل الممارسات المهنية، إذ يقوم الديوان بتوفير التدريب المناسب لموظفيه ونقل الخبرات لهم من الناحية النظرية و العملية لتساعدهم على أداء مهامهم بكفاءة وفعالية، من خلال إشراكهم على مختلف مستوياتهم الوظيفية وتخصصاتهم (مدققين، مهندسين ، عاملين في مجال التكنولوجيا وموظفين إداريين) بدورات مهنية متخصصة ، و يتم إيفادهم إلى معاهد متخصصة في مجال عملهم كمعهد الإدارة العامة بالإضافة إلى اشراكهم في اللقاءات العلمية التي تنفذها الدول الأعضاء في المنظمات الإقليمية و الدولية. وقد تنوع التدريب المقدم لهم بين التدريب الوجيه والتدريب عن بعد.

كما يولي الديوان أهمية كبيرة للتحويل الرقمي ومتابعة التغيرات العالمية التي تحدث في هذا المجال ليواكب التغيرات السريعة في تكنولوجيا المعلومات وقام بشراء أنظمة مهنية هامة وتدريب الموظفين عليها مثل نظام المراسلات الإلكتروني ونظام إدارة المعلومات Teammate، الأمر الذي أدى إلى تحقيق وفر في الجهد والوقت لإنجاز المهام.

كذلك ركز ديوان المحاسبة الأردني في الكثير من الجهود لتطوير مرافق التدريب من حيث إعادة تأهيل وصيانة قاعات التدريب وتحديث طرق التدريب من خلال استخدام أحدث التقنيات المرئية والسمعية (ألواح ذكية، أجهزة حاسوب محمول.....) وذلك لنقل الخبرات بسهولة ويسر وتحسين جودة التدريب، إضافة إلى ذلك تم توفير مساحات شاغرة للإستعانة بغرف ترجمة متخصصة لتسهيل عقد ورش عمل ودورات مهنية باللغة الإنجليزية، مما يعكس بشكل إيجابي على مستوى أداء الموظفين بالعمل وتحسين جودة المخرجات الرقابية لدى المدققين.

كما يشارك الديوان الآن كعضو فعال في لجان منبثقة عن منظمات دولية مثل المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الأربوساي) في كل من لجنة بناء القدرات المؤسسية، ولجنة المعايير المهنية والرقابية، وعضو باحث لدى المنظمة الآسيوية للأجهزة العليا للرقابة المالية (الاسوساي) (13th ASOSI research) بالإضافة إلى استضافة الديوان العديد من اللقاءات التدريبية على مستوى المنظمات العربية.

ونحن كفرقة في مديرية الدراسات والتدريب يقع على عاتقنا المشاركة في تحقيق الأهداف الإستراتيجية للديوان بالتعاون مع كافة المديرية والتي نبذل ما بوسعنا لتحقيقها على نحو أمثل.

رئيس هيئة التحرير

د. راكيل خريسات

هيئة التحرير

رئيس هيئة التحرير

د. راكيل خريسات
مدير مديرية الدراسات والتدريب

أعضاء هيئة التحرير

مقرر اللجنة

غادة السوطري
رئيس قسم الدراسات والأبحاث

حسن دندشلة
رئيس قسم التدريب

عطالله السطول
رئيس قسم الإعلام

أمانى السايح
رئيس قسم الإستشارات القانونية

التصميم الجرافيكي

حسين الترك
مديرية تكنولوجيا المعلومات

رؤيتنا

التميز الرقابي المهني المستدام لتعزيز المساءلة العامة

رسالتنا

المساهمة في تحسين استخدام و إدارة الموارد العامة للدولة،
لتحقيق التنمية المستدامة للمجتمع من خلال رقابة شاملة و مستقلة
على المال العام و المساهمة في الإرتقاء بكفاءة وفعالية وشفافية
ومساءلة الإدارة الحكومية

قيمتنا

النزاهة ، الإستقلالية والموضوعية ، الكفاءة و العناية المهنية ،
الشفافية ، المساءلة ، السرية

في هذا العدد

1 - 4 بداية الرحلة

- إضاءات ملكية
- كلمة العدد
- الافتتاحية
- الرؤيا و الرسالة و القيم

5 - 12 أخبار الديوان

- رئيس الديوان لـ«الغد»: زيادة فاعلية رقابة ديوان المحاسبة تحتاج منح الضابطة العدلية
- حداد يشارك بفعالية افتراضية حول البرلمانات والأجهزة العليا للرقابة
- لقاء يجمع «ديوان المحاسبة» و «النزاهة» وتؤكد على الدور التكاملي
- استقبال وفد من «الأمن العام»
- ديوان المحاسبة يستحدث شعبة لتلقي الشكاوى
- بدء الأنشطة التدريبية الخاصة بالمحور الثالث من مشروع التوأمة

13 - 14 إضاءة قانونية

15 - 41 مقالات و أبحاث

- الوكالة التجارية
- الرقابة على أهداف التنمية المستدامة
- عقد المقاوله الموحد للمشاريع الإنشائية
- التدقيق الجنائي
- Forensic Audit
- مبادئ الشفافية والمساءلة

42 مصطلحات رقابية



رئيس الديوان لـ «الغد»: زيادة فاعلية رقابة ديوان المحاسبة تحتاج منحه الضابطة العدلية

يحد من صلاحياته في أداء دوره الرقابي على الوجه المطلوب، وخاصة في بعض حالات التجاوز الواضحة والتطاول على المال العام التي يتم ضبطها.

وأشار إلى أهمية التوافق مع الحكومة على أي تعديلات جديدة مقترحة، والتي تعد ضرورة اليوم لتقوية دور المؤسسة الرقابية ورفع مستوى تقييمه أمام الجهات الدولية، وذلك باعتبارها مصلحة وطنية، وحماية للمال العام، وبما يتوافق مع توجيهات جلالة الملك.

واعتبر حداد أن الإستمرار في إقرار موازنة ديوان المحاسبة، وفق الإجراءات الحالية، ورفع الكادر من مخزون ديوان الخدمة المدنية، لن يحقق الإستقلالية التامة ودعم الديوان بالكفاءات المطلوبة للإرتقاء بدوره الرقابي.

ولفت إلى أن الإرتقاء بدور ديوان المحاسبة لينسجم ومعايير الرقابة الدولية، يرتبط بتعزيز الشقين

قال رئيس الديوان عاصم حداد، في مقابلة خاصة أجراها مع إيمان الفارس من جريدة الغد، يوم 26 تموز الماضي، إن "قانون ديوان المحاسبة لم يصل حتى الآن للدرجة التي نطمح إليها وخاصة «الإستقلالية المطلقة، مشيراً إلى أن "ما تم التوصل إليه اليوم جيد، إلا أننا بحاجة لمزيد من التعديلات نأمل أن تؤدي إلى رفع تقييم ديوان المحاسبة أمام الجهات الدولية ذات العلاقة».

وأنه على الرغم من أهمية التعديلات التي أقرها القانون المعدل لديوان المحاسبة، إلا أن تعزيز الدور الرقابي ورفع تقييم ديوان المحاسبة لا يزالان منوطين بالوصول للإستقلالية التامة، ومنح صفة الضابطة العدلية للديوان.

وأضاف: «فيما يحرص ديوان المحاسبة على ممارسة دوره الرقابي المنوط به، إلا أن عدم تمتعه بالإستقلال التام، بالإضافة لعدم منحه صفة الضابطة العدلية، والتي تم المطالبة بها ضمن ضوابط وحدود معينة،

ومن ضمن البنود التي تم تعديلها في القانون المعدل؛ منح الحصانة لرئيس ديوان المحاسبة، نظرا لوجود نص دستوري بهذا الخصوص، حيث نصت المادة 119 من الدستور، على أن قانون ديوان المحاسبة ينص على حصانة الرئيس، وذلك إلى جانب الموافقة على رقابة ديوان المحاسبة لجميع المنح والقروض والهبات التي تحصل عليها الحكومة، كما أصبحت الأنظمة والبرامج المحوسبة تخضع لرقابة الديوان.

أما في موضوع الإستقلال المالي والإداري، فتم منحه بموجب القانون المعدل مع الإبقاء على الإجراءات المعتادة في مؤسسات الدولة بإقرار موازنته السنوية.

وفيما يتعلق بمنح الديوان الضابطة العدلية ونظام موظفين مستقل وتعديلات أخرى لم يتم إقرارها، وبالتالي صدر القانون المعدل لقانون ديوان المحاسبة في الجريدة الرسمية بتاريخ 1 شباط (فبراير) العام 2022.

وأرجع حداد السبب الرئيس للمطالبة باستقلالية ديوان المحاسبة، باعتبارها جزءاً رئيسياً من تقييم المؤسسات الرقابية الدولية، حيث إن ديوان المحاسبة عضو في المنظمة العربية (الأربوساي)، والتي يمثل فيها رئيس ديوان المحاسبة في المجلس التنفيذي للمنظمة العربية المنبثقة عن الجامعة العربية وكذلك المنظمة الآسيوية، والمنظمة الدولية (الانتوساي) المنبثقة عن الأمم المتحدة.

وأضاف أن استقلالية ديوان المحاسبة، واستقلالية رئيسه وحصانته، تعتبر أمورا رئيسة في تقييم ديوان المحاسبة، فيما أثر تأخر مناقشة تقارير ديوان المحاسبة السنوية على تقييم ديوان المحاسبة لدى الجهات المانحة والمقرضة كصندوق النقد الدولي.

ونوه بأن هذه القضية تم تجاوزها من خلال التعديل الدستوري الأخير، الذي نص على وجوب أن ينظر مجلس الأمة في تقرير ديوان المحاسبة - الذي يعد المخرج الرئيس الصادر عن الديوان - في السنة التي يقدم فيها، أو بحد أقصى السنة التي تليها، لينعكس بفاعلية ويكون له الأثر الرادع.

التشريعي من جهة، والمضي قدماً في خطة تطوير الديوان التي اعتمدها إدارة الديوان.

وأوضح أنه فيما يتعلق بالجانب التشريعي، قدم ديوان المحاسبة في وقت سابق مشروع تعديل لقانون الديوان، حيث شمل عدة مطالبات؛ منها حصانة رئيس ديوان المحاسبة، ومنح صفة الضابطة العدلية لديوان المحاسبة تمنح لرئيس الديوان فقط، وبالتالي فإن رئيس الديوان هو الذي يفوض هذه الصلاحية عند الحاجة.

وإلى جانب تلك المطالبات، أن يتمتع ديوان المحاسبة بالإستقلال المالي والإداري التام حتى تتحقق صفة الإستقلالية المطلوبة من الجهات الدولية التي ينتسب إليها الديوان، فضلا عن المطالبة بنظام مستقل لموظفي ديوان المحاسبة ليتم اختيارهم وفق معايير وأسس معينة تلبي حاجة الديوان من الإختصاصات المختلفة وليس من مخزون ديوان الخدمة المدنية». وفق حداد.

وزاد: «طلبنا أن يكون لرئيس ديوان المحاسبة الدور الرئيسي في تنسيب واختيار الأمين العام، لضمان الإنسجام المطلوب للقيام بالدور الرقابي»، مضيفاً أيضاً: «كما طلبنا أن يكون ديوان المحاسبة مسؤولاً عن تدقيق المنح والمساعدات والقروض، كما طلبنا أن يقوم الديوان بالتدقيق على الأنظمة والبرامج المحوسبة، بالإضافة لعدة مواد أخرى التي تم إقرارها بموجب القانون المعدل».

«وطلبنا أن تعدل الصفة الوظيفية لرئيس ديوان المحاسبة بأن يضاف رتبة وزير وإضافة إلى راتب وصلاحيات وزير وفق القانون الحالي؛ لتحقيق مبدأ الندية عند التعامل مع الوزراء وفقاً لمتطلبات الجهات الدولية، ولا يعني ذلك بالضرورة لقب معالي، سيما وأن اللقب يمنح ويحجب بإرادة ملكية سامية»، وفق حداد.

وتابع رئيس ديوان المحاسبة أنه «تم تقديم مشروع القانون، ومر بجميع مراحل الدستورية وصولاً إلى مجلس الأمة بشقيه الأعيان والنواب، حيث تم إقرار بعض التعديلات فيما لم يتم إقرار تعديلات أخرى وردت في مشروع القانون».



حداد يشارك بفعالية إفتراضية حول البرلمان والأجهزة العليا للرقابة

وكالة عمون الاخبارية

نشر بتاريخ 4/10/2022

أفضل الممارسات لتوطيد وتأسيس علاقات متوازنة وفاعلة ما بين الأجهزة الرقابية والبرلمانات دون تغول جهة على أخرى لتحقيق المصلحة العامة في الرقابة على السلطة التنفيذية فضلاً عن تطوير قدرات كلا الطرفين في الأعمال التي يؤدونها.

كما تضمنت الفعالية أيضاً دراسة حالات أنجزت فيها البرلمان والأجهزة العليا للرقابة مزيداً من المساءلة والإشراف، تمحورت حول، العوامل التي تؤثر على العلاقة بين الجهاز الأعلى للرقابة والبرلمان، والترتيبات المؤسسية في البرلمان من أجل الاستفادة من العمل الرقابي الذي تجريه الأجهزة العليا للرقابة، بما في ذلك دور اللجان البرلمانية وآليات الأجهزة العليا للرقابة التي تعزز إستفادة البرلمان من العمل الرقابي.

وفي هذا السياق، تعد الأجهزة العليا للرقابة مؤسسات حكومية تجري مهام رقابية خارجية على حسابات الدولة، ويجوز لها أيضاً إجراء مهام رقابة الأداء على سياسات الحكومة وبرامجها. وتشكل الأجهزة العليا للرقابة والبرلمانات مؤسسات وطنية رئيسة وشركاء أصليين في حلقات المساءلة.

شارك رئيس ديوان المحاسبة عاصم حداد، صباح اليوم، باجتماع نظمته مبادرة تنمية الأنطوساي (IDI) عبر تقنية الإتصال المرئي، تحت عنوان 'المجالس النيابية (البرلمانات) والأجهزة العليا للرقابة تتشارك بغية زيادة أثر الرقابة والإشراف والمساءلة'.

وتخلل الفعالية تقديم أوراق عمل من الدول المشاركة حول العلاقة ما بين الأجهزة الرقابية والبرلمانات في الدول الأعضاء، وسبل تطوير تلك العلاقة وخاصة أن الأجهزة الرقابية تقدم مخرجات عملياتها الرقابية على السلطة التنفيذية للسلطة التشريعية كونها الذراع الرقابي لها، إضافة لقيام الدول الأعضاء بمشاركة أفضل الممارسات حول كيفية بناء علاقات متوازنة ومثمرة مع اللجان النيابية لمناقشة التقارير الرقابية وكذلك تطوير طرق اتصال فعالة بين الطرفين.

إضافة لإستعراض المشاركون تجاربهم في إيجاد



إن مبادرة الإنتوساي للتنمية هي هيئة قانونية مستقلة تابعة للإنتوساي تقوم بدعم تنمية القدرات لدى الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة خاصة في البلدان النامية.

تدعم مبادرة الإنتوساي للتنمية استقلالية وإدارة ومهنية الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة وتعزز من أهميتها، كما تعتبر مبادرة الإنتوساي للتنمية المرجع الأخير للمشاريع الثنائية مع الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة التي تمر بظروف متحدية خاصة.

كما تقدم مبادرة الإنتوساي للتنمية دعمها لمجال تعاون الإنتوساي مع الجهات المانحة. تم تأسيس مبادرة الإنتوساي للتنمية خلال مؤتمر الإنتوساي بمدينة سيدني / أستراليا في عام 1986.

وفي شهر أيار / مايو من عام 1999 أصبحت مبادرة الإنتوساي للتنمية مؤسسة خاضعة للقانون النرويجي وتتمتع بالاستقلالية الإقتصادية والتنظيمية. يتولى مراجع الحسابات العام النرويجي رئاسة مجلس مبادرة الإنتوساي للتنمية.

وتعتمد البرلمانات على وجهة النظر الموضوعية والمهنية لدى الأجهزة العليا للرقابة لتوفير التأكيد والمعلومات بشأن موثوقية التقارير المالية واستخدام الموارد العامة. ومن الأهمية بمكان أن تتأكد الأجهزة العليا للرقابة من أن عملها مناسب، ويضيف قيمة ويكون له أثر، ليس فقط من خلال عمليات التدقيق وإعداد التقارير عما حدث، ولكن أيضا عبر التطلع إلى المستقبل، وتحديد مواطن التحسين، وتعزيز الممارسات الجيدة.

ويعد الإتحاد البرلماني الدولي والإنتوساي من المنظمات ذات العضوية العالمية، وهما يتمتعان بمكانة جيدة لتعزيز تبادل الأفكار، والمعرفة، والخبرات بين أعضائهما.

وينظم الإتحاد البرلماني الدولي ومبادرة تنمية الإنتوساي هذه الفعالية لتبادل الممارسات الجيدة والوصول إلى فهم أفضل للكيفية التي يمكن بها لتلك المؤسسات العمل معا لزيادة أثر الرقابة، ومشاركة ونشر أفضل الممارسات التي تدور حول تعزيز علاقات العمل الفاعلة بين الأجهزة العليا للرقابة والبرلمانات، والتعرف على إمكانيات تحسين التعاون مستقبلاً.

وشارك إلى جانب رئيس الديوان كل من مساعدي الأمين العام ومدير العلاقات العامة والتعاون الدولي والإعلام.



لقاء يجمع «ديوان المحاسبة» و «النزاهة» وتأكيد على الدور التكاملي

وأشاد بنتائج هذا التعاون وتحويل عدد كبير من مخرجات الديوان الرقابية إلى الهيئة من قبل اللجنة الوزارية الخاصة بمتابعة تقارير واستيضاحات الديوان التي يرأسها وزير الدولة لشؤون رئاسة الوزراء وعضوية أمين عام ديوان المحاسبة وعدد من كبار الموظفين في ديوان المحاسبة ووزارة المالية ورئاسة الوزراء، مشيراً إلى أن الهيئة تتوفر لديها ضابطة عدلية.

ومن جانبه أبدى حجازي إرتيابه للمستوى العالي من التنسيق والتعاون والدور التكاملي بين الفريقين لتحقيق هدف الحفاظ على المال العام. وأشار إلى التعاون المعلوماتي بين كلا الجانبين، منوها إلى استعانة الهيئة بخبرة ديوان المحاسبة في بعض القضايا الخاصة.

وتبادل الحضور النقاش حول أبرز القضايا المتعلقة بالعمل المشترك، بحضور أمين عام ديوان المحاسبة السيد إبراهيم المجالي، وعضو مجلس الهيئة مدير المشروع الوطني للتوأمة من الجانب الأردني سامي السلايطة، ومدير المشروع من الجانب اللتواني والنائب الأول لمدير دائرة التحقيقات الخاصة السيد يوفاتيس راشكفيجوز، وعدد من المسؤولين من كلا الجانبين.

التقى رئيس ديوان المحاسبة السيد عاصم حداد، مطلع آب الماضي، في مبنى الديوان رئيس مجلس هيئة النزاهة ومكافحة الفساد الدكتور مهند حجازي، ومدير دائرة التحقيقات الخاصة في جمهورية ليتوانيا السيد جدرونس بارتكوس والوفد المرافق. ورحب حداد بالزيارة التي تهدف للإطلاع على آليات وإجراءات عمل ديوان المحاسبة لضمان استمرارية التعاون وتبادل الخبرات فيما بين الهيئة والجهات الشريكة، وتنفيذاً لبرامج مشروع التوأمة القائم في مجال دعم هيئة النزاهة ومكافحة الفساد.

وأكد على أهمية تعزيز التعاون وتظافر الجهود الدولية لمحاربة الفساد وطرق الوقاية منه لحماية المال العام وتعزيز ثقة المواطنين بمؤسسات الدولة. كما أشار إلى مذكرة التفاهم المبرمة بين ديوان المحاسبة والهيئة بهدف تعزيز التعاون والتنسيق في مجال تعزيز النزاهة والمساعدة في التحقيق وكشف حالات التلاعب بالمال العام وحالات الفساد ومكافحتها والوقاية منها.

وبين حداد آلية احتساب الوفر الذي بلغ 69 مليون دينار العام الماضي، موضحاً بأن الديوان يقوم بتقييم وحدات الرقابة الداخلية بإعتبارها خط الدفاع الأول.



استقبال وفد من «الأمن العام»

وفي ختام اللقاء، قدم مشرف الدورة الرائد المهندس أحمد إبراهيم الشكر إلى الديوان لحسن الإستقبال والمعلومات المفيدة، ثمنا دوره وعمله كذراع رقابي للسلطة التشريعية وتعاونيه مع كافة المؤسسات للحفاظ على المال العام في خدمة الوطن.

وحضر اللقاء مساعد الأمين العام للشؤون الفنية الدكتور بلال عكاشه، ومدير الشؤون الإدارية الدكتور منير المناصير، ومدير مديرية التقارير السيد فوزان وريكات، والمعنيين في الديوان.

استقبل عطوفة رئيس ديوان المحاسبة السيد عاصم حداد، مطلع تموز الماضي، وفداً من مرتبات الأمن العام في زيارة للديوان ضمن البرنامج التدريبي لدورة «التزويد الفني العام»، والذي تضمن إلقاء محاضرة بعنوان «آلية عمل ديوان المحاسبة ودوره الرقابي».

وبحث اللقاء، شرحاً تفصيلياً حول آلية عمل ديوان المحاسبة ودوره الرقابي، كما استعرض القوانين والتشريعات النازمة لعمله وهيكله التنظيمي ومهامه وصلاحياته والجهات الخاضعة لرقابته والمنظمات الإقليمية والدولية للأجهزة العليا للرقابة التي يتبع لها الديوان ومعايير الرقابة التي تحكم عمله، إضافة لكيفية سير العمل من البدء برصد المخالفة حتى صدورها في التقرير السنوي.

واطلع أعضاء الوفد الزائر على مديريات وأقسام الديوان، وإجراءات سير العمل وطبيعة عمل كل منها.



ديوان المحاسبة يستحدث شعبة لتلقي الشكاوى

وأوضح الديوان في بيانه أن إجراءات عمل الشعبة وأسس عملها، أنيط بها مجموعة من المهام، أبرزها: استلام الشكاوى والإبلاغات من جميع الجهات، واعتماد مدة شهر من تاريخ توريد الشكاوى كحد أقصى للتأكد من صحتها وإجراء المقتضى للتحقق منها، وإصدار مخرج رقابي حولها في حال ثبوت ما ورد في الشكاوى.

وأضاف أن الشعبة الجديدة كلفت بإعداد تقرير شهري للرئيس يوضح عدد الشكاوى الواردة، وما أنجز منها وما تم حفظه وما تبقى قيد المتابعة، إضافة إلى إعداد تقارير متابعة نصف شهرية للمديريات المعنية واستعراض الإجراءات المتخذة من قبلها حول الشكاوى التي مضى عليها 15 يوما فأكثر، والتأكيد على التعامل مع جميع الشكاوى بسرية مطلقة.

رابط استضافة رئيس ديوان المحاسبة في برنامج بلدي هذا الصباح مع الحقيقة الدولية :

<https://www.facebook.com/watch>

استحدث ديوان المحاسبة، شعبة جديدة تعنى بمتابعة الشكاوى والملاحظات التي ترد إليه، ترتبط مباشرة بمكتب رئيس الديوان.

وقال رئيس الديوان عاصم حداد في بيان صحفي صدر الأربعاء 5 تشرين الأول، إن استحداث الشعبة يأتي في إطار حرص الديوان على تعزيز دوره الرقابي من خلال رفع مستوى تواصله مع المجتمع المحلي والمؤسسات الإعلامية والجهات الخاضعة لرقابته للإبلاغ عن أي تجاوز على المال العام، واستجابة لما ورد في الورقة النقاشية الملكية السادسة، التي تناولت تحسين أداء أجهزة الدولة ومحاربة الفساد للحفاظ على المال العام.

وبين أن الشعبة التي تتبع تنظيمياً لمديرية العلاقات العامة والتعاون الدولي والإعلام، ستعمل على تعزيز مبدأ الرقابة والمساءلة، وتوطيد علاقة الديوان مع الأطراف ذات العلاقة، إضافة إلى زيادة ثقة المجتمع المحلي بدور الديوان من خلال متابعة شكاوهم بالسرعة الممكنة.



بدء الأنشطة التدريبية الخاصة بالمحور الثالث من مشروع التوأمة

واصل ديوان المحاسبة، عقد دوراته التدريبية للمحور الثالث الخاصة بـ «تحسين قدرة ديوان المحاسبة الأردني على تطبيق نهج تدقيق مبني على المخاطر لعمليات تدقيق تكنولوجيا المعلومات وفقاً لمعيار INTOSAI GUID 5100 وتطبيق إدارة عملية التدقيق باستخدام برمجية TeamMate وتطبيق تقنيات التدقيق باستخدام الحاسوب (CAATs) عند إجراء عمليات التدقيق.



وتم عقد سلسلة من الدورات التدريبية التي بدأت في الثالث من شهر آب وآخرها الدورة التي أقيمت في منتصف أيلول الماضي، بمشاركة عدد من مدققي الديوان وجاءت هذه الدورات في سياق استئناف أنشطة مشروع التوأمة مع جهاز الرقابة البولندي.

الديوان الخاص بتفسير القوانين

وعليه نجد أن عمل الديوان الخاص ينصب على تفسير النصوص القانونية وهذا النص يفتح الباب لطرح عدة تساؤلات:

هل يقتصر دور الديوان على تفسير النصوص القانونية الواردة في القوانين أم يتعداها لتفسير النصوص القانونية الواردة في الأنظمة.
هل حق تفسير أي نص حق اختياري للديوان أم واجب عليه.

وللإجابة هذه التساؤلات:

أولاً: هل يقتصر دور الديوان على تفسير النصوص القانونية الواردة في القوانين أم يتعداها لتفسير النصوص القانونية الواردة في الأنظمة:

تعرض الديوان الخاص لتفسير القوانين للإجابة عن هذا التساؤل مطولاً في القرار التفسيري رقم 3 لسنة 1956 (قرار بالإجماع) تاريخ 25/12/1955 وقد جاء في خلاصته:

«.....ولهذا فإن النظام بنوعيه التنفيذي والمستقل يدخل في مفهوم كلمة (القانون) المشار إليها لأنه لا يخرج عن كونه إما تشريعاً أصيلاً يوضع بالإستناد إلى أحكام الدستور ذاته أو تشريعاً ثانوياً يوضع لتنفيذ أحكام القانون وفي حدوده كما أسلفنا». أي أن الديوان يتولى تفسير القانون والنظام.

يظل النص القانوني عملاً بشرياً قد يحتاج للتفسير، ومن هذا المنطلق عمد المشرع الأردني لمنح صلاحية تفسير النص القانوني للديوان الخاص بتفسير القوانين.

وقد أورد المشرع الأردني في القانون المدني العديد من المبادئ القانونية الواجب الإرتكاز عليها في تفسير النص القانوني ومنها أن العبرة في العقود للمقاصد والمعاني لا للإلفاظ والمباني وأنه لا عبرة بالدلالة في مقابلة التصريح وأن المطلق يجري على إطلاقه إذا لم يقم دليل التقييد نصاً أو دلالة.

وكثيراً ما يلحظ الزملاء في الديوان استشهاد الدائرة القانونية عند إبداء الرأي القانوني برأي الديوان الخاص بتفسير القوانين كما وفي جميع المحافل القانونية سواء في المحاكم أو مكاتب المحاماة والدوائر القانونية لا بد لنا من أن نأخذ بعين الإعتبار وجود مثل هذا الرأي عند إصدار الحكم القانوني نظراً للأثر القانوني المترتب عليه.

فما هو الديوان الخاص بتفسير القوانين، نشأته، تكوينه، نطاق عمله وإلزامية رأيه من الناحية القانونية، وتطبيق عملي.

نشأة الديوان الخاص بتفسير القوانين:

نصت المادة (1/123) من الدستور الأردني وتعديلاته لسنة 1952 على أنه: (لديوان الخاص حق تفسير نص أي قانون لم تكن المحاكم قد فسرتة إذا طلب إليه ذلك رئيس الوزراء).



ثانياً: هل تفسير النص القانوني اختياري أم واجب:

جاء في المادة 123 أعلاه أن للديوان الخاص حق تفسير أي نص ونجد أن الغرض من هذا اللفظ اللغوي هو تقدير القضاء وليس جعل صلاحية التفسير صلاحية اختيارية أو جوازية، فإذا ما عرض رئيس الوزراء على الديوان نصاً قانونياً للتفسير فإن الديوان الخاص يتصدى لتفسيره ما لم تكن المحاكم العادية قد فسرت هذا النص.

مما نستنتج معه أن تفسير النصوص القانونية ينعقد لجهتين:

أولاهما: الديوان الخاص بتفسير القوانين.
وثانيهما: المحاكم العادية.

تكوين الديوان الخاص بتفسير القوانين:

يؤلف الديوان الخاص من رئيس أعلى محكمة نظامية رئيساً وعضوية اثنين من قضااتها وأحد كبار موظفي الإدارة يعينه مجلس الوزراء يضاف إليهم عضو من كبار موظفي الوزارة ذات العلاقة بالتفسير المطلوب ينتدبه الوزير.

إذاً وكما أوضحنا أعلاه إن طبيعة تكوين الديوان الخاص من رئيس أعلى محكمة نظامية رئيساً وعضوية اثنين من قضااتها جعل من الديوان ذا طابع قضائي مما دفع المشرع لاستخدام اللفظ اللغوي للديوان حق تفسير القوانين وليس على الديوان حق تفسير القوانين.

نطاق عمل الديوان الخاص بتفسير القوانين:

إن الهرم التشريعي في الأردن يقضي بسمو الدستور ثم القوانين فالأنظمة وانتهاء باللوائح والتعليمات والقرارات.

وقد جاء نص المادة (123) أعلاه ليخرج تفسير نصوص الدستور من نطاق أعمال الديوان الخاص فالدستور له قواعد خاصة وقد جاء المشرع بنص المادة (58) من الدستور القاضي بإنشاء المحكمة الدستورية والتي تتولى حق تفسير نصوص الدستور إذا طلب إليها ذلك بقرار صادر عن مجلس الوزراء أو بقرار يتخذه أحد مجلسي الأمة بالأغلبية ويكون قرارها نافذ المفعول بعد نشره في الجريدة الرسمية.

وعليه فإن نطاق عمل الديوان الخاص يكون بتفسير القوانين من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن سلطة الديوان مقيدة والحالة هذه بأن لا تكون المحاكم سبق لها أن تعرضت لتفسير النص حيث يتمتع الديوان عن تفسير النص القانوني المعروض عليه.

مصدر الرأي والزاميته:

نصت المادة (123) من الدستور على أنه:
3. يصدر الديوان الخاص قراراته بالأغلبية.
4. يكون للقرارات التي يصدرها الديوان الخاص وتنشر في الجريدة الرسمية مفعول القانون .

إذاً بعد عرض النص على الديوان الخاص فإن التفسير يصدر على صورة قرار عن طريق أغلبية أعضائه ومن ثم ينشر في الجريدة الرسمية ويكون له ما للقوانين من قوة إلزامية.

إعداد

أمانى السايح

رئيس قسم الإستشارات القانونية

المصادر

الدستور الاردني.

القانون المدني الاردني

موقع حماة الحق- محامي الأردن

الوكالة التجارية



كما عرف قانون الوكيل التجاري بأنه « الشخص المعتمد من الموكل ليكون وكيلاً أو ممثلاً له في المملكة أو موزعاً لمنتجاته فيها سواء كان وكيلاً بالعمولة أو بأي مقابل آخر أو كان يعمل لحسابه الخاص يبيع ما يستورده من منتجات الموكل».

أما الوسيط التجاري فقد عرفه القانون بأنه « الشخص الذي يقوم بأعمال الوساطة التجارية بين طرفين أحدهما منتج أو موزع أو مصدر مسجل خارج المملكة لقاء مقابل، من أجل إبرام عقد أو تسهيل إبرامه في المعاملات التجارية، دون أن يكون طرفاً في هذا العقد أو تابعاً لأي من طرفيه».

الفرق بين الوكيل التجاري والوكيل بالعمولة:

- الوكيل التجاري يعمل كوكيل عادي عن المنشأة التي توكله في تصريف منتجاتها بأن يتعاقد مع الغير بإسم موكله كنائب عنه في التعاقد ومن ثم تسري على هذه الوكالة القواعد العامة في الوكالة والنيابة في التعاقد كما نظمها القانون المدني، وما يستقر في العرف التجاري والعادات التجارية من أحكام.

- الوكيل بالعمولة الذي يتعاقد بإسمه الشخصي لحساب موكله الذي يبقى أجنبياً عن العقد ولا تنشأ بينه وبين من تعاقد مع الوكيل بالعمولة علاقة قانونية تجيز لأحدهما الرجوع على الآخر بدعوى مباشرة.

الوكالة التجارية في إطار قانون الوكلاء والوسطاء التجاريين

نص قانون الوكلاء والوسطاء التجاريين رقم 28 لسنة 2001 على مفهوم الوكالة التجارية في المادة (2) من «أن الوكالة التجارية هي عقد بين الموكل والوكيل يلتزم بموجبه بإستيراد منتجات موكله أو توزيعها أو بيعها أو عرضها أو تقديم

من المعروف أن عقود الوكالة على اختلاف أنواعها أصبحت ضرورة إجتماعية وإقتصادية مهمة لما تقوم به هذه الوكالات من اختصار للوقت، ولما تقدمه من تسهيل لتصرفات الشخص الموكل، فالوكالة

تمكن الشخص من التواجد في أكثر من مكان وعقد الصفقات في ذات الوقت أو إنجاز المعاملات القانونية المختلفة عن طريق وكلاء للشخص يقومون بمعاونته وتمثيله أمام الغير.

ومفهوم الوكالة بشكل عام وحسب ما جاء في القانون المدني الأردني لسنة 1976م هو «عقد يقيم الموكل بمقتضاه شخصاً آخر مقام نفسه في تصرف جائز معلوم» ومحل هذه الوكالة هي التصرفات القانونية والمادية والتي يشترط فيها أن تكون مشروعة وممكنة ومعلومة وقابلة للنيابة، والوكيل بموجب الوكالة يجب أن يعمل لحساب موكله لا لحسابه الشخصي، وليس معنى ذلك أن يقوم الوكيل حتماً بإسم موكله وإن كان هذا هو الغالب بل يصح أن يقوم بما وكل به بإسمه الشخصي إذا سمح له ذلك كما هو الحال في الإسم المستعار والوكالة بالعمولة، وتتصرف جميع الآثار القانونية المترتبة على الوكالة إلى الأصيل.

الوكالة التجارية في إطار قانون الوكلاء والوسطاء التجاريين

عرف قانون الوكلاء والوسطاء التجاريين رقم 28 لسنة 2001 الوكالة التجارية: بأنها «عقد بين الموكل والوكيل يلتزم الوكيل بموجبه بإستيراد منتجات موكله، أو توزيعها، أو بيعها، أو عرضها، أو تقديم خدمات تجارية داخل المملكة أو لحسابه نيابة عن الموكل».

شروط الوكيل التجاري

أولاً: شروط الجنسية إذا كان الوكيل التجاري شخصاً طبيعياً فلا بد أن يكون أردني الجنسية، وفي حال كان الوكيل شركة فيجب أن تكون شركة أردنية مسجلة وفق الأحكام القانونية الخاصة بتسجيل الشركات.

ثانياً: شرط المزاولة. حتى يستطيع الوكيل ممارسة أعمال الوكالة التجارية بشكل قانوني لا بد أن يكون مسجل في سجل الوكلاء التجاريين، وذلك سنداً لنص المادة (5) من قانون الوكلاء والوسطاء التجاريين لسنة 2001.

ثالثاً: وجود عقد وكالة تجارية. حتى يعتبر الوكيل التجاري وكيلاً قانونياً يستطيع ممارسة التصرفات التجارية لا بد من وجود عقد بينه وبين الموكل أياً كان نوعه.

رابعاً: ألا يمارس الوكيل التجاري الأعمال الممنوعة. يحظر على الوكيل التجاري الأردني وغير الأردني أن يكون ممارساً لأعمال الوكالة التجارية فيما يخص تجارة الأسلحة وتوابعها فليس له استيرادها أو بيعها أو بيع قطع غيرها أو القطع المتممة أو المطورة لها أو الذخائر التي ترد للقوات المسلحة الأردنية والأجهزة الأمنية.

خامساً: تسجيل الوكالة التجارية في سجل الوكلاء والوسطاء التجاريين في وزارة الصناعة والتجارة.

إعداد

خلدون أبو نوار

مدير مديرية الشؤون المالية

المراجع

- 1 - قانون الوكلاء الوسطاء التجاريين رقم 28 لسنة 2001.
- 2 - القانون المدني الأردني لسنة 1967 وتعديلاته.
- 3 - قانون التجارة الأردني وتعديلاته.
- 4 - نظام تنظيم الاستثمارات الأجنبية لسنة 2019.

خدمات تجارية داخل المملكة أو لحسابه نيابة عن الموكل»، كما نصت ذات المادة على مفهوم كل من أطراف الوكالة التجارية وهم الوكيل التجاري والموكل، فعرف الوكيل التجاري على « أنه الشخص المعتمد من الموكل ليكون وكيلاً أو ممثلاً له في المملكة أو موزعاً لمنتجاته فيها سواء كان وكيلاً بالعمولة أو بأي مقابل آخر أو كان يعمل لحسابه الخاص ببيع ما يستورد من منتجات الموكل»، وعرف الموكل على « أنه المنتج أو الصانع أو الموزع المعتمد من أي منهما أو المصدر أو مقدم خدمة تجارية، ويكون مركز أي منهم خارج المملكة ويتخذ وكيلاً تجارياً له فيها».

خصائص الوكالة التجارية:

من خلال تعريف الوكيل التجاري نجد أنه يتضمن عدة خصائص وهي:

1. الشخص المعتمد من الموكل.
2. أن يتعلق الأمر بمنتج أو خدمة.
3. أن يتقاضى الوكيل عمولة أو أجر أو يعمل لحسابه الخاص.

الغاية من الوكالة التجارية

إن الغاية من وجود الوكالة التجارية هي معاونته التاجر في تصريف منتجاته أو تقديم خدماته في الأسواق العالمية المختلفة ويتم ذلك عن طريق وكلاء تجاريين يتعاقد معهم.

الأثر المترتب على التخلف عن تسجيل الوكالة التجارية من الضروري أن يتم تسجيل الوكالة التجارية وفق أحكام قانون الوكلاء والوسطاء التجاريين في سجل الوكلاء والوسطاء التجاريين في وزارة الصناعة والتجارة وإلا اعتبر التخلف عن تسجيلها جريمة يعاقب عليها ذات القانون في المادة 18 منه وتكون العقوبة الغرامة بما لا تقل عن خمسمائة دينار ولا تزيد عن ألفي دينار. ومن ناحية أخرى إن عدم التسجيل في سجل الوكلاء والوسطاء التجاريين يترتب عليه حرمان الوكيل من المميزات الممنوحة له بموجب هذا القانون وبالأخص في حال التعويض عن إنهاء الوكالة بشكل تعسفي من قبل الموكل.

SUSTAINABLE DEVELOPMENT GOALS



الرقابة على أهداف التنمية المستدامة

والثقافي وتضمنت 169 مقصدا و304 مؤشر أداء عالمي وفق الدليل الإلكتروني للبيانات الوصفية الرسمية التي يتم تحديثها من قبل (لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الأسكوا)، كما عملت منظمة الأمم المتحدة ضمن أولوياتها على حشد الجهود للقضاء على الفقر بجميع أشكاله ومكافحة عدم المساواة ومعالجة تغير المناخ، ودعوة كافة الدول إلى بذل الجهود في تحقيق هذه الأهداف على مدى السنوات المقبلة.

رؤية الأردن لتحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs)

انطلاقاً من أجندة التنمية المستدامة 2030، طور الأردن خارطة الطريق لتنفيذ هذه الأجندة من خلال تقرير الإستعراض الطوعي الوطني للأردن (VNR)* ومن خلال رؤية الأردن (التحديث الإقتصادي) 2033، والتي تركز على الوعي المجتمعي، وتحديد الأولويات ورسم الخرائط، وتنمية القدرات، والتعميم، في أطر التخطيط الوطنية وعلى مستوى الأقاليم، وتقدير التكاليف، وتعزيز النظم الإحصائية الوطنية، والرصد والتقييم.

ما هي أهداف التنمية المستدامة 2030

تعرف التنمية المستدامة على أنها الإستغلال الأمثل للموارد المتاحة لتلبية حاجيات الأفراد مع الإحتفاظ بحق الأجيال القادمة، والتي توفر أساساً متيناً لدعم المجتمعات والقادة على الصمود والتعامل مع حالات الطوارئ الإنسانية والحد من مخاطر عدم الإستقرار، وفقاً لتعريف منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية (OECD).

وضعت منظمة الأمم المتحدة أهداف التنمية المستدامة Sustainable Development Goals (SDG) السبعة عشر كما هي في النموذج أعلاه، ضمن جدول أعمال يمتد لغاية عام 2030، وفق قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 2015-2016 وبلورت أهداف التنمية المستدامة الـ 17 في أجندة خطة التنمية المستدامة لعام 2030 التي صادقت عليها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالإجماع، كما بدأت المنظمة بالترويج لها كأهداف عالمية للتنمية المستدامة، تحت شعار إحداث الفارق في حياة المواطن.

وقد جمعت الأهداف الـ (17) خمسة أبعاد رئيسية البعد الإجتماعي والإقتصادي والبيئي والسياسي

كمساهمة أساسية في جهود الإنتوساي من خلال تقديم أدلة ووضع معايير خاصة بالتدقيق على أهداف التنمية المستدامة، إضافة إلى عرض قصص النجاح بين الأجهزة الأعضاء في سبيل تبادل المعرفة والخبرات، و تحفيز الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في إجراء عمليات تدقيق عالية الجودة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وفقاً لأولوياتها الوطنية.

ولا تزال منظمة الإنتوساي تحرص وبشكل موسع على دراسة التحديات والصعوبات التي تواجهها الأجهزة الأعضاء أثناء العمل الرقابي حول الإستعراضات الوطنية الطوعية التي تمثل وسيلة من أبرز وسائل عرض إنجازات الدولة في تحقيق التنمية المستدامة. ديوان المحاسبة الأردني وأهداف التنمية المستدامة يمثل ديوان المحاسبة أعلى سلطة رقابية منوط بالرقابة على المال العام واستناداً إلى قانون ديوان المحاسبة فهو يملك التفويض القانوني للرقابة على كفاءة وفعالية واقتصاد البرامج الحكومية في تحقيق الأهداف الوطنية وأهداف التنمية المستدامة والرقابة البيئية من خلال مديرية رقابة الأداء والرقابة على البيئة، حيث تستند المديرية ضمن مهامها في الرقابة على أهداف التنمية المستدامة على أربعة مناهج رئيسية تم تحديدها في استراتيجية المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الإنتوساي) وهي:

تقييم استعداد وجاهزية الحكومات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

القيام بعمليات رقابية على أداء المؤسسات في تنفيذ خطة 2030

المساهمة في تحقيق الهدف (16) للوصول إلى مدن ومؤسسات قوية تتمتع بالنزاهة والشفافية

اضطلاع الأجهزة العليا للرقابة بدور نموذجي في الشفافية والمساءلة أثناء تنفيذ مهامها

وتدعم الأمم المتحدة الأردن في تحقيق أهدافه الوطنية وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة بما يضمن إحداث الفارق في حياة المواطن، من خلال نهج قائم على حقوق الإنسان والتنمية المجتمعية وزيادة التعاون والتماسك والكفاءة حيث يتقدم الأردن في المركز 72 عالمياً والخامس عربياً على مؤشر أهداف التنمية المستدامة 2021.

فمن خلال رؤية التحديث الإقتصادي 2033 وخريطة الطريق المتصلة بها، وأن الإستدامة تقع في صميم هذه الرؤية فقد تم وضع مؤشر رفع ترتيب الأردن في مؤشر تنافسية الإستدامة العالمية ليصبح ضمن أعلى 40% ورفع ترتيب الأردن في مؤشر الأداء البيئي العالمي ليصبح ضمن أعلى 20% ضمن مؤشرات الأهداف الإستراتيجية للرؤية.

المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الانتوساي) والتنمية المستدامة إدراكاً لأهمية تحقيق خطة 2030 في إحداث فرق في حياة المواطنين، تضمنت الأولوية الشاملة للمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الإنتوساي) خطة 2030 وأدرجت أهداف التنمية المستدامة في خططها الاستراتيجية. كذلك دعم قدرات الأجهزة الأعضاء في الرقابة على أهداف التنمية المستدامة في متابعة ومراجعة أهداف التنمية المستدامة ضمن سياق جهود التنمية المستدامة المحددة لكل دولة والتفويضات الفردية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة.

كما اعتمد المجلس التنفيذي للمنظمة العربية في اجتماعه (58) المنعقد في الدوحة في عام 2019 قرار تكليف لجنة الرقابة على أهداف التنمية المستدامة بإضافة أولوية فرعية للأولوية الشاملة الأولى للمخطط الإستراتيجي للمنظمة وهي دعم قدرات الأجهزة الأعضاء في مجال تقييم الأداء والبرامج والسياسات الحكومية في هذا المجال بالتعاون مع مبادرة الإنتوساي للتنمية (IDI)

أولى ديوان المحاسبة الأردني اهتماما كبيرا بمتابعة ومراجعة تنفيذ خطة 2030 وله الدور الريادي في هذا المجال من خلال الجوانب التالية: -

أولا: يتم حاليا التعاون مع محكمة الحسابات الهولندية (NCA) من خلال مشروع (ISHARAKAH) الذي يهدف إلى تنفيذ مهمة رقابة أداء على المستوى الإقليمي ترتبط بتنفيذ الهدف (11) التراث الثقافي والطبيعي بإشراف خبراء هولنديين، وهي المرحلة الثانية، حيث تم كخطوة أولى إعداد تقرير (مراجعة وتقييم مدى استعداد الحكومة الأردنية لتنفيذ قرارها الطوعي بإعتماد أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة بحلول عام 2030)، وتجدر الإشارة إلى أنه سبق وتم تنفيذ مهمتين بالتعاون مع محكمة الحسابات الهولندية، الأولى بخصوص جاهزية الحكومة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة والوعي بخصوص الهدف رقم (6 - المياه النظيفة والنظافة الصحية) والثانية بخصوص تنفيذ الهدف رقم (3 - الصحة الجيدة والرفاه).

ثانيا: مشاركة كادر مديرية رقابة الأداء والرقابة على البيئة

في عضوية لجنة أهداف التنمية المستدامة للمنظمة

العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة

(الأرابوساي) ولجنة الرقابة البيئية للأنتوساي

وحضور إجتماعاتها الدورية والمشاركة في

إعداد الخطة التشغيلية لها التي يصادق

عليها المجلس التنفيذي للأرابوساي واقتراح

المشاريع المتعلقة بتنفيذ مهام رقابية على

أهداف التنمية المستدامة.

ثالثا: الجهود المتواصلة من مديرية رقابة

الأداء والرقابة على البيئة بالمشاركة

بالحوارات واللقاءات العلمية لإكتساب الخبرات

وتبادل المعرفة مع الأجهزة الرقابية العربية

والدولية، ونشر نتائج هذه المشاركات على منصة

أهداف التنمية المستدامة على الموقع الإلكتروني

لديوان المحاسبة لنشر التوعية والمعرفة للزملاء بأهداف

التنمية المستدامة.

رابعا: إدراج أهداف التنمية المستدامة في الخطة الإستراتيجية لديوان المحاسبة وتكليف مديرية رقابة

الأداء والرقابة على البيئة بتنفيذ مهمات رقابة أداء وتحديق بيئي مرتبطة بأهداف التنمية المستدامة ضمن

خطتها التشغيلية حيث تم في السنوات الثلاث الماضية التركيز على تنفيذ مهمات تغطي الهدف (3 - الصحة

الجيدة والرفاه) والهدف (4 - التعليم الجيد) والهدف (6 - المياه النظيفة والنظافة الصحية) والهدف (13 -

العمل المناخي) والهدف (14 - الحياة تحت الماء) والهدف (15 - الحياة البرية) والهدف (16 - السلام والعدالة

والمؤسسات القوية) والهدف (7 - طاقة نظيفة وبأسعار معقولة).



الإستعراض الطوعي الوطني

هو تقرير متابعة ومراجعة لمدى التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على المستوى الوطني وفقا للقدرات والإمكانات المتاحة، ويقدم في المنتدى السياسي رفيع المستوى للأمم المتحدة بغرض تعزيز المساءلة الوطنية لخطة 2030 ودعم التعاون الدولي ومشاركة الممارسات الفضلى. كما نصت عليه الفقرة (79) من خطة التنمية المستدامة 2030.

إعداد

رانيا علي ملكاوي

مديرية رقابة الأداء والرقابة على البيئة

المراجع :-

• تقرير الاستعراض الطوعي الوطني للأردن حول أجندة التنمية المستدامة

United Nations - 2030

• رؤية الأردن (التحديث الاقتصادي) 2033.

• خطة أهداف التنمية المستدامة 2030 منظمة الأمم المتحدة.

• أهداف التنمية المستدامة - الأجهزة العليا للرقابة والأقاليم- موقع

الانتوساي

• الائتلاف الأردني لأهداف التنمية المستدامة SDGs JC (مؤسسة

اجتماعية).

• Arab sustainable development report 2022

• Arab gateway-sdjs monitor-ESCWA

• E-Handbook on SDG Framework and Metadata- ESCWA

• (الدليل الإلكتروني لإطار أهداف التنمية المستدامة والبيانات الوصفية)

• منصة أهداف التنمية المستدامة على الموقع الرسمي لديوان

المحاسبة

خامسا: تنفيذ عدد من المهام الرقابية ترتبط مباشرة بأهداف التنمية المستدامة وهي بمثابة قصص نجاح تميز بها ديوان المحاسبة وتم نشر بعضها على منصة أهداف التنمية المستدامة على الموقع الإلكتروني لديوان المحاسبة، ونشر بعضها على موقع المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ومنها:

• الهدف (3): تقييم أداء إدارة برنامج المطاعيم في وزارة الصحة.

• الهدف (3): تقييم كفاءة إجراءات وزارة الصحة في توفير الأدوية والأجهزة والمستلزمات الطبية.

• الهدف (6): تقييم إدارة فاقد مياه الشرب في محافظة العاصمة.

• الهدف (13): تقييم كفاءة إجراءات التصدي للتغير المناخي في وزارة الزراعة.

• الهدف (14): حماية الحياة البحرية في منطقة العقبة.

• الهدف (15): المحميات الطبيعية والرعاية الحرجية.

• الهدف (16) الرقابة على الإطار المؤسسي لمكافحة الفساد في قطاع الصحة.



عقد المقاولة الموحد للمشاريع الإنشائية

الفرق بين عقد العمل وعقد المقاولة:

قد يخلط البعض بين عقد العمل وعقد المقاولة لوجود تقارب بين عناصر كل منهما إذ أن في كلا العقدين على أحد الأطراف أن يقدم عملاً وعلى الطرف الآخر أن يقدم مقابل لهذا العمل إلا أن القانون المدني الأردني في الفقرة الأولى من المادة (805) عرف عقد العمل بأنه «عقد يلتزم أحد طرفيه بأن يقوم بعمل لمصلحة الآخر تحت إشرافه أو إدارته لقاء أجر».

وفي المادة الثانية من قانون العمل الأردني تم تعريفه بأنه «إتفاق شفهي أو كتابي صريح أو ضمني يتعهد العامل بمقتضاه أن يعمل لدى صاحب العمل وتحت إشرافه أو إدارته مقابل أجر ويكون العقد لمدة محدودة أو غير محدودة أو لعمل معين أو غير معين» وعليه فإن عناصر عقد العمل ثلاثة هي العمل والأجر والتبعية كما يشتمل عقد العمل على ثلاثة مقومات هي رضا الأطراف والمنفعة والأجرة.

ما هو العقد؟

هو إتفاق بين شخصين على الأقل للقيام بشيء ما بحيث يعد أحد الأطراف بتنفيذ أمر ما مقابل فائدة من الطرف الآخر ويتضمن العقد تقديم عرض وقبول لهذا العرض، وقد يكون العقد مكتوباً أو يكون شفوياً ويهدف العقد إلى حماية الطرفين إذا لم يف أي منهما بالتزاماته وفي حال تخلف أحد الأطراف عن أداء واجباته يحق للطرف الآخر التعويض قانونياً.

يتوجب أن تتوافر في العقود عدة شروط تبدأ من تقديم العرض الذي يحوي تفاصيل الخدمات أو المواد التي ينبغي تقديمها ومن ثم قبول العرض من كافة الأطراف مع بيان المستحقات المالية المترتبة لقاء ذلك والتعويضات المالية المتبادلة بين الأطراف مع ضرورة أن يتمتع الأطراف بالأهلية الكافية لتنفيذ العقد وأن تكون الشروط قابلة للتنفيذ من الناحية القانونية.

الفيديك:

كلمة FIDIC مشتقة من الإسم الفرنسي للإتحاد الدولي للمهندسين الإستشاريين والذي تأسس في العام 1913م بمشاركة عدد من المهندسين الإستشاريين بهدف مناقشة إمكانية إنشاء إتحاد عالمي للمهندسين الإستشاريين، إذ اعتمدت المبادئ التأسيسية للفيديك على الجودة والنزاهة والإستدامة Quality, Integrity, and Sustainability حيث شارك ممثلون من 59 ممثلاً من مختلف دول العالم وقررت ثلاث دول هي بلجيكا وفرنسا وسويسرا تأسيس الإتحاد.

وعلى مدى عدة سنوات تزايد عدد البلدان المشاركة لكن ببطء شديد بسبب ظروف الحروب العالمية وكانت جميع الدول المشاركة من القارة الأوروبية وبحلول عام 1959 انضمت كل من استراليا وكندا وجنوب إفريقيا والولايات المتحدة الأمريكية الأمر الذي جعل من فيديك اتحاداً دولياً وليس أوروبياً فحسب. وبمرور ما يزيد عن قرن من الزمان أصبح عدد أعضاء الإتحاد حوالي 100 دولة من مختلف أنحاء العالم وأصبح الإتحاد يمثل غالبية المهندسين الإستشاريين الممارسين في العالم سعياً لتحسين نوعية حياة الناس من خلال تعزيز الجودة والنزاهة والإستدامة في صناعة البنية التحتية والمشاريع والخدمات التي تقدمها على نطاق عالمي.



أما فيما يخص عقد المقاولة فقد عرفه القانون المدني الأردني في المادة (780) أنه «عقد يتعهد أحد طرفيه بمقتضاه بأن يصنع شيئاً أو يؤدي عملاً لقاء بدل يتعهد به الطرف الآخر». كما نصت المادة (782) على أنه «يجب في عقد المقاولة في وصف محله وبيان نوعه وقدره وطريقة أدائه ومدة إنجازه وتحديد ما يقابله من بدل».



تكمن أوجه الإختلاف الرئيسية بين عقد المقاولة وعقد العمل في عدة عناصر أهمها عنصر التبعية والإشراف الموجود في عقد العمل والمنتفي في عقد المقاولة، إضافة لإستحقاق الأجر في عقد العمل يكون إذا كان العامل متهياً وحاضراً للعمل حتى وإن لم يعمل وليس شرطاً أن يقوم بمباشرة عمله بالفعل ولكن إذا امتنع عن العمل فلا يستحق الأجرة، أما المقاول فلا يستحق أجره إلا بعد أن ينفذ العمل المتفق عليه ومن ناحية ضمان العمل فالعامل لا يتحمل ضمان العمل الذي يقوم به بشرط عدم التعدي من قبله أو التقصير أما المقاول فعليه ضمان ما تولد عن فعله وصنعه من ضرر أو خسارة سواء كان بتعديه أو تقصيره أم لا سنداً للمادة 786 من القانون المدني الأردني، كذلك الحال فيما يخص مدة العقد فقد يكون عقد العمل بمدة محددة أو غير محددة بينما عقد المقاولة يكون دوماً محدد المدة وينتهي بإنهاء العمل المتفق عليه.

النماذج القياسية لعقود الفيديك (مجموعة عقود فيديك):

تعد عقود الفيديك النموذج القياسي الأكثر استخداماً لعقود البناء الدولية في العالم اليوم حيث تستخدم في العديد من مشاريع البناء الكبيرة والصغيرة. أشهر هذه النماذج ما يعرف باسم الكتاب الأحمر، الطبعة الأولى، والذي تم نشره في عام ١٩٥٧ وهو نموذج «عقد البناء أو التشييد» ويستخدم في المشاريع الإنشائية ويتطلب التصميم من قبل صاحب العمل ويدفع للمقاول على أساس قياس الكميات الفعلية المنفذة للعمل على أساس سعر الوحدة. حيث يعتمد مبلغ العقد المقبول على الكميات المقدرة. وقد تطور الكتاب الأحمر بشكل ملحوظ منذ طبعته الأولى بناء على الممارسة الفعلية، بحيث قامت فيديك بإصدار طبقات جديدة كل (10) سنوات تقريباً ولغاية عام 1987 حيث تم إصدار الطبعة الرابعة، وخلال تلك الفترة أصدرت فيديك أيضاً «عقد التصميم والتنفيذ» ما يعرف بالكتاب الأصفر وهو عقد قياسي يتم فيه تنفيذ التصميم من قبل المقاول وعادة ما يدفع للمقاول على أساس المبلغ الإجمالي. تم نشر الكتاب الأصفر لأول مرة عام 1967.

يمتاز «المهندس» بدور رئيسي في إدارة العقد في كل من الكتاب الأحمر والأصفر ولديه صلاحيات واسعة في النظر في النزاعات التي قد تحصل بين طرفي العقد (صاحب العمل والمقاول)، ومن المفترض أن يتمتع «المهندس» بالنزاهة والحيادية وأن يسعى بجدية لتقريب وجهات النظر بين الفريقين إلا أن البعض يشكك في دوره بصفته معين من قبل صاحب العمل ويتقاضى أتعابه منه.

في عام 1999 نشرت فيديك مجموعة منقحة من العقود مع إصدارات محدثة من الكتاب الأحمر والكتاب الأصفر وعلى النحو التالي :

1. الكتاب الأحمر: «عقد البناء أو التشييد»
"Contract for Construction"
2. الكتاب الأصفر: «عقد التصميم والتنفيذ»
"Contract for Plant and Design – Build"
3. الكتاب الفضي: «عقد مشاريع تسليم مفتاح»
"Contract for EPC/Turnkey Projects"
4. الكتاب الأخضر: «عقد المقاول الموزع»
"Short Form of Contract"

كما قد نشرت فيديك عدة طبقات لاحقة للعقود المختلفة وأصدرت كذلك عدة نماذج عقود جديدة مراعاة للتطبيق العملي والمستجدات العالمية أثناء التطبيق.

إن هذا التنوع يساعد أصحاب العمل بإختيار نوع العقد اعتماداً على إحتياجات كل مشروع ومصالح صاحب العمل وتفضيلاته فيما يتعلق بالمسؤولية عن التصميم، بحيث يكون بإمكانه اختيار الكتاب الأحمر إذا كان لديه خبرة في أعمال التصميم و قد يختار صاحب العمل الكتاب الأصفر أو أي شكل آخر من أشكال عقود الفيديك في حال عدم رغبته أو خبرته بالتصميم أما الكتاب الفضي فيفضل اختياره للحصول على مزيد من الأمان من حيث السعر والوقت بشرط عدم وجود مخاطر كبيرة غير معروفة أما فيما يخص المشاريع الصغيرة نسبياً وذات الطبيعة المتكررة أو المدة القصيرة والتي يقدم صاحب العمل فيها التصميم فإن اختيار الكتاب الأخضر يكون الأنسب.

النماذج القياسية لعقود الفيديك (مجموعة عقود فيديك)

عقد البناء أو التشييد

عقد التصميم والتنفيذ

عقد مشاريع تسليم مفتاح

عقد المقاول الموزع

عقد المقاوله الموحد للمشاريع الإنشائية

قامت وزارة الأشغال العامة والإسكان ممثلة بدائرة العطاءات الحكومية وبهدف دعم وتطوير قطاع الإنشاءات الأردني وتوحيد وتحديث الشروط التعاقدية المحلية وبما يتوافق ويتناغم مع الشروط التعاقدية المعمول بها عالمياً ويحقق درجة عالية من التوازن بين أطراف التعاقد بإعداد نسخة من عقد المقاوله الموحد للمشاريع الإنشائية وبمشاركة كافة الجهات ذات العلاقة بقطاع الإنشاءات الأردني من القطاعين العام والخاص.

أجزاء عقد المقاوله الموحد

يتكون عقد المقاوله الموحد من ثلاثة أجزاء؛ الجزء الأول منها هو التعليمات إلى المناقصين والذي يحتوي معلومات المشروع وطريقة إعداد وتقديم العروض والإجراءات المتبعة لتقييم العروض وإحالة العطاء والضمانات المطلوبة وغيرها، والجزء الثاني وهو الشروط العامة وتضم عشرين فصلاً، أما الجزء الثالث فهو الشروط الخاصة تعتبر الشروط الخاصة متممة للشروط العامة بحيث إن ما يرد فيها يعتبر سائداً.

أطراف العقد والمشاركون فيه

يعتبر «صاحب العمل» الفريق الأول أما الفريق الثاني فهو «المقاول» وقد بين العقد المهام والواجبات والالتزامات والأدوار المترتبة على كافة المشاركين في العقد وبشكل متوازن فكما أن على المقاول إنجاز العمل وفق الشروط والمواصفات والجودة المطلوبة وضمن المدة المحددة إضافة لتقديم الضمانات المطلوبة في العقد فإن على صاحب العمل تمكين المقاول من الدخول إلى الموقع وتقديم المساعدة في الحصول على التصاريح إن لزم ذلك وعليه بالضرورة الدفع للمقاول وضمن المدد والشروط المحددة بالعقد .

من السمات المشتركة في عقود الفيديك سعيها إلى إيجاد نهج متوازن بين أدوار ومسؤوليات أطراف العقد، وتوزيع المخاطر بينهم.

وتتألف جميعها من الشروط العامة للعقد والتي تعتبر مناسبة للجميع والشروط الخاصة للعقد المتعلقة بكل مشروع على حدة وتشتمل على بيانات العقد وأحكام خاصة بالمشروع بحد ذاته أو تتعلق بظروف دولة المشروع إذ يتم تعديل أو إلغاء أو إضافة بعض الشروط. كما تتضمن جميعها كذلك أسس صرف المطالبات والمبالغ المتفق عليها وإجراءات وشروط تمديد المدة إضافة لإجراءات التغيير. الأمر الذي يتطلب خبرة ومهارة من قبل أفراد كل من «صاحب العمل» و «المقاول» و «المهندس» الذي يجب أن يكون مستقلاً ونزيهاً. كما تشترك عقود فيديك في توفيرها طرق لحل النزاعات اعتماداً على نوع العقد أشهرها والتي تمر بأربعة مراحل تبدأ بقرار من «المهندس» ومن ثم قد يتم اللجوء إلى «مجلس فض الخلافات DAB» والذي يتكون من عضو واحد أو من ثلاثة أعضاء والخطوة الثالثة اللجوء إلى التسوية الودية وفي حال عدم التوافق يتم ختاماً اللجوء إلى التحكيم.

وضعت فيديك إرشاداتها حول إمكانية التعديل من خلال الشروط الخاصة بما أطلقت عليه اسم: «المبادئ الذهبية الخمسة» (Five Golden Principles) وهي:

1. الحفاظ على واجبات وحقوق والالتزامات وأدوار المشاركين في العقد كما ورردت في الشروط العامة.
2. صياغة الشروط الخاصة بوضوح ودون غموض.
3. ألا تغير الشروط الخاصة من مزايا (المخاطر / المنافع) بين الفريقين المنصوص عليها في الشروط العامة.
4. أن تكون الفترات الزمنية المحددة في العقد معقولة بما يتيح للمشاركين فيه أداء التزاماتهم.
5. إحالة النزاعات التي قد تنشأ بين فريقين العقد إلى مجلس فض النزاعات لإتخاذ قرارات ملزمة بشأنها بإعتباره شرطاً مسبقاً للتحكيم.

الأوامر التغييرية

بإمكان المهندس، في أي وقت قبل صدور شهادة تسلم الأشغال، أن يصدر تعليماته بالتغيير أو أن يطلب من المقاول تقديم اقتراح بذلك، ويتعين على المقاول أن يلتزم بذلك ويشمل ذلك التغييرات في الكميات لأي بند من بنود الأشغال المشمولة في العقد أو تغييرات في النوعية أو الخصائص الأخرى لأي بند من بنود الأشغال، أو تغييرات في المناسيب والأماكن لأي جزء من الأشغال، أو إلغاء أي من الأشغال أو تنفيذ أي عمل إضافي أو تقديم تجهيزات أو مواد أو خدمات تلزم للأشغال الدائمة أو تغييرات في تسلسل أو توقيت تنفيذ الأشغال مع ضرورة مراعاة موافقة صاحب العمل وضمن التشريعات النافذة.

إنهاء العقد من قبل صاحب العمل

يحق لصاحب العمل إنهاء العقد بعد إشعار المقاول خطياً لمدة (14) يوماً في حال أخفق المقاول في تقديم ضمان الأداء أو تخلى عن تنفيذ الأشغال أو أخفق بدون عذر معقول في مواصلة العمل أو التقيد بأي إشعار صادر بالرفض أو بأعمال الإصلاحات خلال (28) يوماً من تاريخ تسلمه للإشعار، أو قام بتلزييم الأشغال بكاملها لمقاول فرعي، أو بالتنازل عن العقد دون الحصول على الموافقة المطلوبة.

يمكن لصاحب العمل أن ينهي العقد فوراً في حال أن المقاول قد أصبح مفلساً أو معسراً، أو قدم أو عرض على أي شخص رشوة أو هدية أو منحة أو عمولة أو هبة مالية كترغيب أو مكافأة مقابل أن يعمل أو يمتنع عن عمل أي إجراء يتعلق بالعقد.

كما يحق لصاحب العمل أن ينهي العقد في أي وقت لما يخدم مصلحته ويعتبر الإنهاء نافذاً بعد مرور (28) يوماً من بعد تاريخ تسلم المقاول لإشعار بالإنهاء أو من تاريخ إعادة ضمان الأداء إليه أيهما لاحق، على أن لا يقوم صاحب العمل بتنفيذ الأشغال بنفسه أو الترتيب لتنفيذها من قبل مقاول آخر. ويتعين على المقاول التوقف عن العمل وإزالة معداته، ومن ثم تتم تسوية حساباته.

أما «المهندس» وهو الشخص الذي يعينه صاحب العمل للقيام بمهامه المحددة في العقد إلا أن عليه أخذ الموافقة المسبقة من «صاحب العمل» وإعلام المقاول بذلك خطياً في أي من الأمور الخمسة التالية: إصدار التعليمات بتغيير، وتمديد مدة الإنجاز، وتحديد تعويضات التأخير، والموافقة على تعيين المقاولين الفرعيين، إصدار الأمر بتعليق العمل.

تسليم الأشغال (الإستلام الأولي)

عندما يتم إنجاز الأشغال بكاملها أو أي قسم منها وبحيث يمكن استعمالها للغاية التي أنشئت من أجلها، ويتبين أنها قد اجتازت «الإختبارات عند الإنجاز» المطلوبة في العقد، فيجوز للمقاول أن يشعر المهندس بذلك ويعتبر ذلك طلباً لإصدار شهادة تسلم الأشغال. وعلى المهندس القيام بالكشف عليها وتقديم تقرير بذلك لصاحب العمل أو إصدار تعليماته للمقاول باستكمال الأعمال وفي حال تضمن تنسيب المهندس أن الأشغال في وضع قابل للتسليم، يقوم صاحب العمل بتشكيل لجنة استلام على أن يكون المهندس أحد أعضائها.

فترة الإشعار بإصلاح العيوب (الإستلام النهائي)

خلال فترة الإشعار بإصلاح العيوب فإن المقاول يتحمل كلفة تنفيذ جميع الأعمال المطلوبة لإصلاح العيوب أو الضرر وفقاً لتعليمات صاحب العمل، كما يحق لصاحب العمل تمديد فترة الإشعار بالعيوب في الأشغال أو أي قسم منها إلى الحد الذي لا يمكن فيه استعماله للأغراض المقصودة منه، الناتج عن عيب أو ضرر، إلا أنه لا يجوز تمديد تلك الفترة لأكثر من سنتين، ويتعين على المهندس أن يصدر «شهادة الأداء» خلال (28) يوماً من بعد انقضاء آخر فترة من فترات الإشعار بالعيوب، وتعتبر «شهادة الأداء» وحدها دون غيرها تعتبر ممثلة لقبول الأشغال.

إنهاء العقد من قبل المقاول

إلى الفريق الآخر ويشمل الحروب وأعمال العصيان والكوارث الطبيعية». وفي حال تعذر الأداء في تنفيذ كل الأشغال بصورة جوهريّة لمدة (84) يوماً مستمرة بسبب القوة القاهرة، أو لفترات متتالية تجاوز مجموعها أكثر من (140) يوماً بسبب نفس القوة القاهرة، فعندها يمكن لأي فريق أن يرسل إلى الفريق الآخر إشعاراً بإنهاء العقد ويصبح إنهاء العقد نافذاً بعد (7) أيام من تاريخ إرسال الإشعار، ويتعين على المقاول المباشرة باتخاذ الإجراءات للتوقف عن العمل وإزالة معداته.

المطالبات والخلافات والتحكيم

بين عقد المقاول ومن خلال الفصل العشرين إجراءات المطالبات والخلافات والتحكيم بحيث إذا اعتبر المقاول نفسه مستحقاً للحصول على مطالبة مالية أو زمنية فعليه إرسال إشعار للمهندس خلال (28) يوماً من درايته بالظرف وعلى المهندس أن يرد بالموافقة أو عدم الموافقة خلال مدة (42) يوماً وفي حال عدم التزام المهندس بذلك يمكن لأي فريق اعتبار المطالبة قد تحولت إلى خلاف. والذي تتم إحالته إلى مجلس فضّ الخلافات ليتخذ قراره خلال 84 يوماً أو أي مدة يتفق عليها الفريقان من تاريخ تسلمه إشعار إحالة الخلاف، وإذا لم يصدر إشعار بعدم الرضا من أي فريق خلال (28) يوماً من بعد تاريخ تسلمه للقرار، فإن قرار « المجلس » يصبح نهائياً وملزماً لكلا الفريقين. ثم إذا صدر إشعار بعدم الرضا يتعين على الفريقين محاولة تسوية الخلاف بشكل ودي ومالم يتفق الفريقان على خلاف ذلك، فإنه يجوز البدء بإجراءات التحكيم في أو بعد اليوم السادس والخمسين من تاريخ إرسال الإشعار بعدم الرضا، حتى لو لم تتم محاولة تسوية الخلاف ودياً. تتم تسويته نهائياً بواسطة التحكيم وبموجب قانون التحكيم الأردني النافذ وتشكل هيئة التحكيم من عضو واحد أو ثلاثة أعضاء يعينون بموجب القانون الواجب التطبيق.

يمكن للمقاول بعد إشعار صاحب العمل خطياً بمهلة (14) يوماً إنهاء العقد في حال أخفق المهندس في إصدار شهادة دفع مرحلية خلال مدة (56) يوماً، أو إذا لم يتسلم أي مبلغ استحق دفعه له بموجب شهادة دفع مرحلية خلال (42) يوماً من انقضاء المهلة التي يتعين على صاحب العمل الدفع خلالها، أو إذا أخل صاحب العمل بصورة جوهريّة في أداء التزاماته بموجب العقد، أو إذا أخل صاحب العمل في الإلتزام بأحكام المادة (1/6) المتعلقة باتفاقية العقد أو بالمادة (1/7) المتعلقة بالتنازل كما يمكن للمقاول بإشعار أن ينهي العقد فوراً إذا حدث تعليق مطول للعمل، مما يؤثر على تنفيذ الأشغال بكاملها أو إذا تبين بأن صاحب العمل قد أصبح مفلساً أو وقع تحت التصفية.

المسؤوليات والمخاطر

يكون المقاول مسؤولاً لمدة عشر سنوات عن الضمان الإنشائي للمشروع وفقاً لأحكام المواد (788-791) من القانون المدني الأردني، كما يتحمل المقاول المسؤولية الكاملة عن العناية بالأشغال واللوازم ابتداء من تاريخ المباشرة وحتى صدور « شهادة تسلم الأشغال » وعندها تنتقل هذه المسؤولية إلى صاحب العمل، أما إذا قام صاحب العمل باستخدام أي جزء من الأشغال قبل إصدار شهادة التسلم يعتبر ذلك الجزء الذي تم استخدامه وكأنه قد تم تسلمه من تاريخ بدء استعماله وتنتقل مسؤولية العناية بذلك الجزء من الأشغال إلى صاحب العمل وتتوقف مسؤولية المقاول عن العناية به و يتعين على المهندس أن يصدر شهادة تسلم لذلك الجزء، إذا طلب المقاول منه ذلك .

القوة القاهرة

عرف عقد المقاول القوة القاهرة «أي واقعة أو ظرف استثنائي يتصف أنه خارج عن السيطرة ولم يكن بالوسع التحرز منه أو تجنبه ولا يعزى

دور ديوان المحاسبة في الرقابة على المشاريع

الأنظمة والتشريعات ذات العلاقة

وختاماً يأتي دور ديوان المحاسبة في الرقابة على المشاريع متزامناً معها في مراحل تنفيذها بدءاً من المشاركة مع اللجان المختصة بالشراء مروراً بالدراسة الفنية للعروض وتقييمها ومن ثم المشاركة مع لجان الإستلام الأولي المشكّلة من قبل صاحب العمل والتأكد أن المشروع قابل للإستلام والإشغال جوهرياً. إضافةً لقيام الديوان بإجراء الكشوفات الميدانية على المشاريع الرأسمالية أثناء التنفيذ للتأكد من سير الأعمال وفق الإجراءات الفنية والعقدية المطلوبة، كما يشارك الديوان في لجان الإستلام النهائي والتي جرت العادة على تشكيلها من قبل صاحب العمل عند انتهاء فترة الإشعار بإصلاح العيوب، ويتم التأكد من عدم ظهور عيوب أثناء فترة الصيانة (الإشعار بإصلاح العيوب)، وضرورة قيام المقاول بإنجازها خلال المدة التعاقدية وتحقيق المشروع للغاية التي أنشئ من أجلها. ومن ثم تخضع المشاريع لإجراءات التدقيق اللاحق من كافة الجوانب الفنية والمالية والعقدية.

إعداد كل من

م. هيفاء البس

مدير مديرية الدائرة الهندسية

م. يمامة التميمي

رئيس قسم متابعة العطاءات الحكومية

م. أحمد الحسن

المجموعة الهندسية الأولى

على الرغم مما ورد في عقد المقاولة الموحد والذي يعتبر ملزماً لأطراف العقد والمشاركين فيه إلا أنه ينبغي مراعاة التشريعات النافذة ذات العلاقة، فقد نصت الفقرة (ب) من المادة (33) من نظام المشتريات الحكومية لعام 2022 على اعتماد أسس تدقيق عطاءات الأشغال الواردة في عقد المقاولة الموحد للمشاريع الإنشائية أو أي عقد شراء آخر تم التوقيع عليه أصولياً، كما نصت الفقرة (ب) من المادة (82) من النظام ذاته على إدارة عقود شراء الأشغال وفق ما ورد في وثائق الشراء.

حدد النظام صلاحية إصدار تعاميم تعديل الأسعار من خلال وزير الأشغال العامة والإسكان كما أعطاه النظام الحق باتخاذ الإجراءات اللازمة بحق أي من المقاولين أو مقدمي الخدمات الفنية في أي دائرة وبناء على تنسيب لجنة تصنيف المقاولين والتي تتدرج من الإنذار انتهاء بإلغاء التصنيف. وتعتبر التعاميم والتعليمات الصادرة عن وزير الأشغال العامة والإسكان ملزمة لكافة الدوائر التي تتابع تنفيذ المشاريع الخاصة بها وبخاصة ما يتعلق منها بالإجراءات ذات الصلة العامة كتمديد المدة والتعويضات وذلك بناء على بلاغات صادرة عن رئاسة الوزراء.

أما فيما يتعلق بالأوامر التغييرية أثناء تنفيذ عقود الأشغال فيجب التقيد بالتعليمات الصادرة بهذا الخصوص ومنها توفر المخصصات وارتباط الأمر التغييرى بالمشروع ارتباطاً وثيقاً، ومن ثم الموافقة عليه وفق الصلاحيات المحددة.

المراجع:

1. <https://www.thebalancesmb.com/what-is-a-legal-contract-462462>

2. الفرق بين عقد العمل وعقد المقاولة - حُماة الحق - محامي الأردن (jordan-lawyer.com)

3. <https://www.fidic.org>

4. The FIDIC Suite of Contracts

5. <https://www.international-arbitration-attorney.com/ar/fidic-contracts-overview-of-the-fidic-suite>

6. What is FIDIC Contract? 8 Important Points (gcelab.com)

7. https://fidic.org/sites/default/files/_golden_principles_1_12.pdf

8. <http://gtd.gov.jo/uploads/legislation/85b64738ed1529832608.pdf>

9. What is FIDIC Contract? 8 Important Points (gcelab.com)



التدقيق الجنائي

لماذا يتم إجراء التحقيق والتدقيق الجنائي؟

يتم إجراء التحقيق والتدقيق الجنائي لعدة أسباب، منها:

أولا الفساد : في التدقيق الجنائي، أثناء التحقيق في الإحتيال، سيبحث المدقق على يلي:

1. تضارب المصالح: عندما يستخدم المحتال نفوذه لتحقيق مكاسب شخصية ضارة بالشركة. ونورد على سبيل المثال لا الحصر، إذا سمح المدير ووافق على المصاريف غير الدقيقة للموظف الذي تربطه به علاقات شخصية على الرغم من أن المدير لم يستفد مالياً بشكل مباشر من هذه الموافقة فإنه يُعتقد أنه من المحتمل أن يحصل على منافع شخصية بعد إجراء مثل هذه الموافقات غير الملائمة.

2. الرشوة: كما يوحي الاسم فإن تقديم المال لإنجاز الأمور أو التأثير على الموقف لصالح الفرد هو

دليل التدقيق الجنائي

بقلم فريق CFI

تم التحديث في 26 فبراير 2022

ما هو التدقيق الجنائي؟

التدقيق الجنائي هو فحص السجلات المالية للشركة لاستخلاص الأدلة التي يمكن استخدامها في محكمة قانونية أو إجراء قانوني. وعلى سبيل المثال، أبرمت (Telemart)، بناءً على توصية من المدير المالي (CFO)، عقدًا مع (RJ Inc) لتوريد عربات. في ذلك الوقت، لم تكن (RJ Inc) مخولة بممارسة الأعمال التجارية، حيث تم تعليق ترخيصها بسبب بعض المخالفات في الضرائب المدفوعة. كان المدير المالي على علم بهذه الحقيقة، لكنه لا يزال يوصي بأن تبرم (Telemart) عقدًا مع (RJ Inc) لأنه كان يتلقى تعويضًا بشكل سري من (RJ) للقيام بهذه الاعمال. ويمكن للتدقيق الجنائي الكشف عن مثل هذه الحالات من الإحتيال.

يتضمن التدقيق الجنائي خطوات إضافية يجب القيام بها بالإضافة إلى إجراءات التدقيق المنتظمة نوردها على النحو الاتي.

1. خطة التحقيق

عندما يقوم العميل بتعيين مدقق جنائي، يجب على المدقق أن يفهم ما هو محور التدقيق. على سبيل المثال، قد يشك العميل بشأن الإحتيال المحتمل من حيث جودة المواد الخام المقدمة. سيخطط المدقق الجنائي لتحقيق أهداف مثل:

- أ. تحديد نوع الإحتيال إن وجد والذي تم تنفيذه.
- ب. تحديد الفترة الزمنية التي حدث خلالها الإحتيال.
- ج. اكتشاف كيف تم إخفاء الإحتيال.
- د. تحديد مرتكبي عملية الإحتيال.
- هـ. تحديد الخسارة المتكبدة بسبب الإحتيال.
- و. اجمع الأدلة ذات الصلة والمقبولة في المحكمة.
- ز. اقتراح الإجراءات التي من شأنها منع عمليات الإحتيال في الشركة في المستقبل

2. جمع الأدلة

في ختام التدقيق يُطلب من المدقق الجنائي أن يفهم النوع المحتمل من الإحتيال الذي تم تنفيذه وكيف تم ارتكابه. يجب أن تكون الأدلة التي تم جمعها كافية بما يكفي لإثبات هوية المحتال (المحتالين) في المحكمة، والكشف عن تفاصيل مخطط الإحتيال، وتوثيق مبلغ الخسارة المالية المتكبدة والأطراف المتأثرة بالإحتيال.

سيساعد التدفق المنطقي للأدلة في فهم الإحتيال والأدلة المقدمة بحيث يطلب من المدققين الجنائيين اتخاذ الإحتياطات لضمان عدم إتلاف المستندات والأدلة الأخرى التي تم جمعها أو تغييرها من قبل أي شخص.

رشوة. على سبيل المثال قامت شركة (Telemith) برشوة موظف في شركة (Technosmith) لتقديم بيانات معينة لمساعدة (Telemith) في إعداد عرض مناقصة لشركة (Technosmith).

3. الإبتزاز: إذا طلبت شركة (Technosmith) المال من أجل منح عقد لشركة (Telemith) فسيكون ذلك بمثابة ابتزاز.

ثانيا اختلاس الأصول: إن اختلاس الأصول هو أكثر أشكال الإحتيال شيوعاً وانتشاراً، فإن اختلاس النقد وإنشاء فواتير مزيفة والمدفوعات المقدمة لموردين أو موظفين غير موجودين وإساءة استخدام الأصول، أو سرقة المخزون هي أمثلة عملية على اختلاس الأصول.

ثالثا الإحتيال في البيانات المالية: تدخل الشركات في هذا النوع من الإحتيال لمحاولة إظهار الأداء المالي للشركة على أنه أفضل مما هو عليه بالفعل. قد يكون الهدف من تقديم أرقام احتيالية هو تحسين السيولة أو ضمان استمرار الإدارة العليا في تلقي المكافآت أو التعامل مع الضغط من أجل أداء السوق.

بعض الأمثلة على الشكل الذي يتخذه الإحتيال في البيانات المالية هي التزوير المتعمد للسجلات المحاسبية، أو حذف المعاملات - إما الإيرادات أو النفقات - أو عدم الكشف عن التفاصيل ذات الصلة من البيانات المالية، أو عدم تطبيق معايير التقارير المالية المطلوبة.

إجراءات تحقيق التدقيق الجنائي:

يتم اجراء التدقيق والتحقيق الجنائي من خلال طلب مدقق جنائي للحصول على تدريب خاص في تقنيات التدقيق الجنائي وفي الجوانب القانونية لقضايا المحاسبة.

بعض المدققين الجنائيين هم أيضا مدققين معتمدين في عمليات الإحتيال أو محاسبين عامين معتمدين أو متخصصين معتمدين في مكافحة غسل الأموال أو محاسبين قانونيين ويستخدم المدققون الجنائيون استيعاب معلومات الأعمال وأنظمة إعداد التقارير المالية ومعايير وإجراءات المحاسبة والمراجعة وجمع الأدلة وأساليب التحقيق وعمليات وإجراءات التقاضي لأداء عملهم حسب الاصول.

هل هناك اختلافات بين المدققين الجنائيين؟

يكمن الاختلاف الرئيسي في التركيز بينما قد يركز البعض على الإحتيال وقد يركز البعض الآخر على غسل الأموال بغض النظر عن الاختلافات وسيحدد التدريب المناسب والخبرة العملية مستوى الخبرة. يلعب المدققون الجنائيون أيضا بشكل متزايد أدواراً استباقية للحد من المخاطر من خلال تصميم وتنفيذ إجراءات موسعة كجزء من التدقيق القانوني، والعمل كمستشارين للجان التدقيق ومهام ردع الإحتيال والمساعدة في أبحاث محلي الإستثمار.

من هو الشاهد الخبير؟

الشاهد الخبير هو شاهد بحكم التعليم أو التدريب أو المهارة أو الخبرة ويعتقد أن لديه معرفة فنية في موضوع معين يتجاوز موضوع الشخص العادي وهو ما يكفي بحيث يمكن للآخرين الإعتماد رسمياً (وقانونياً) على رأي الشاهد المتخصص (علمي أو تقني أو غير ذلك) حول دليل أو قضية في نطاق خبرتهم، يشار إليها بإسم رأي الخبراء، كمساعدة للباحث عن الحقائق ويمكن للشهود الخبراء أيضاً تقديم أدلة الخبراء حول الحقائق من مجال خبرتهم إلا أنه في بعض الأحيان، قد يتم دحض شهادتهم بدليل كتابي أحيانا على حساب سمعتهم.

يتمثل الدور الرئيسي للمدقق الجنائي في تحليل وتفسير وتلخيص وتقديم الأعمال المعقدة والصفقات المالية بطريقة منطقية ومفهومة مدعومة بالحقائق.

تتضمن الأساليب الشائعة المستخدمة لجمع الأدلة في التدقيق الجنائي ما يلي:

- أ: التقنيات الموضوعية - على سبيل المثال، إجراء التسوية ومراجعة المستندات وما إلى ذلك.
- ب: الإجراءات التحليلية - تستخدم لمقارنة الإتجاهات خلال فترة زمنية معينة أو للحصول على بيانات مقارنة من قطاعات مختلفة.
- ج: تقنيات التدقيق بمساعدة الكمبيوتر - برامج الكمبيوتر - التي يمكن استخدامها لتحديد الإحتيال.
- د: فهم الضوابط الداخلية واختبارها لفهم الثغرات التي سمحت بارتكاب الإحتيال.

3. مقابلة المشتبه به (المشتبه بهم)

أ. الإبلاغ: يتم طلب تقرير ليتم تقديمه إلى العميل حول الإحتيال ويجب أن يتضمن التقرير نتائج التحقيق، وملخصاً للأدلة ، وشرحاً لكيفية ارتكاب الإحتيال واقتراحات حول كيفية تحسين الضوابط الداخلية لمنع مثل هذه الإحتيالات في المستقبل ويجب تقديم التقرير إلى العميل حتى يتمكن من المضي قدماً في رفع دعوى قانونية إذا رغب في ذلك.

ب. إجراءات المحكمة: يجب أن يكون المدقق الجنائي حاضراً أثناء إجراءات المحكمة لشرح الأدلة التي تم جمعها وكيفية التعرف على المشتبه به. يجب عليهم تبسيط القضايا المحاسبية المعقدة والشرح بلغة الشخص العادي حتى يتمكن الأشخاص الذين ليس لديهم فهم للمصطلحات المحاسبية من فهم الإحتيال الذي تم تنفيذه.

من هم المدققون الجنائيون؟

قد يشارك المدققون الجنائيون في استرداد عائدات الجريمة وفيما يتعلق بإجراءات المصادرة المتعلقة بالعائدات الفعلية أو المفترضة للجريمة أو غسل الأموال.

وأخيراً فإن التدقيق الجنائي هو عملية تفصيلية تتطلب خبرة ليس فقط في إجراءات المحاسبة والتدقيق ولكن أيضاً معرفة الخبراء فيما يتعلق



بالإطار القانوني وما هو مطلوب من المدقق الجنائي أن يكون لديه فهم لعمليات الإحتيال المختلفة التي يمكن تنفيذها وكيفية جمع الأدلة.

ترجمة

مصطفى الحنيفات
مديرية التدريب

كشاهد خبير، يجب على المدقق الجنائي العمل على ما يلي:

- (أ) التحقيق في المعلومات المالية وتحليلها.
- (ب) تطوير التطبيقات المحوسبة (إن وجدت)
- للمساعدة في تحليل وعرض المعلومات المالية.
- بالإضافة إلى ذلك، يجب على الشاهد الخبير:
- ربط النتائج على شكل تقرير ووثائق داعمة.
- المساعدة في أي إجراءات قانونية.
- المساعدة في الحصول على الوثائق اللازمة لدعم أو دحض المطالبة.
- مراجعة الوثائق ذات الصلة لتشكيل تقييم أولي للحالة وتحديد مجالات الخسارة.
- المساعدة في الفحص من أجل الإكتشاف بما في ذلك صياغة الأسئلة التي سيتم طرحها بشأن الأدلة المالية.
- حضور «امتحان الإكتشاف» لمراجعة الشهادة، والمساعدة في فهم القضايا المالية وصياغة أسئلة إضافية ليتم طرحها.
- مراجعة تقرير الأضرار للخبير المعارض والإبلاغ عن نقاط القوة والضعف في المواقف المتخذة.
- المساعدة في مناقشات التسوية والمفاوضات.
- حضور المحاكمة للإستماع إلى شهادة الخبير المعارض وتقديم المساعدة في استجواب الشهود.

المصادر

- دليل التدقيق الجنائي الخاص بـ (CFI . Chief Financial Officer) / المدير المالي.
- Alan Zysman B.Comm, CA, IFA, CFE يعمل منذ عام 1984. شركته Zysman Forensic Accounting Inc. الكاتبة في تورونتو ، أونتاريو ، كندا متخصصة في تقديم خدمات المحاسبة الاستقصائية والتدقيق الجنائي .
- ويكيبيديا



Forensic Audit

Forensic Audit Guide
Written by CFI Team
Updated February 26, 2022

What is a Forensic Audit?

A forensic audit is an examination of a company's financial records to derive evidence which can be used in a court of law or legal proceeding.

Forexample, Telemart, on the recommendation of its Chief Financial Officer (CFO), entered into a contract with RJ Inc for the supply of carts. At the time, RJ Inc was not authorized to conduct business, as its license was suspended due to certain irregularities in taxes paid.

The CFO had knowledge of this fact, but still recommended that Telemart enter into

a contract with RJ Inc because he was secretly receiving compensation from RJ for doing so.

A forensic audit can reveal such cases of fraud.

Why is a forensic audit conducted?

Forensic audit investigations are made for several reasons, including the following:

Corruption

In a forensic audit, while investigating fraud, an auditor would look out for:

I. Conflicts of interest – When a fraudster uses his/her influence for personal gains detrimental to the company. For example, if a manager allows and approves inaccurate expenses of an employee with whom he has personal relations. Even though the manager did not directly financially benefit from this approval, he is deemed likely to receive personal benefits after making such inappropriate approvals.

2. Bribery – As the name suggests, offering money to get things done or influence a situation in one's favor is bribery. For example, Telemith bribed an employee of Technosmith company to provide certain data to aid Telemith in preparing a tender offer to Technosmith.

3. Extortion – If Technosmith demands money in order to award a contract to Telemith, then that would amount to extortion.

Asset misappropriation

Asset misappropriation is the most common and prevalent form of fraud. Misappropriation of cash, creating fake invoices, payments made to non-existing suppliers or employees, misuse of assets, or theft of Inventory are a few examples of such asset misappropriation.

Financial statement fraud

Companies get into this type of fraud to try to show the company's financial performance as better than what it actually is. The goal of presenting fraudulent numbers may be to improve liquidity, ensure top management continue receiving bonuses, or to deal with pressure for market performance.

Some examples of the form that financial statement fraud takes are the intentional forgery of accounting records, omitting transactions – either revenue or expenses, non-disclosure of relevant details from the financial statements, or not applying the requisite financial reporting standards.

Procedure for a forensic audit investigation

A forensic auditor is required to have special training in forensic audit techniques and in the legalities of accounting issues.

A forensic audit includes additional steps that need to be performed in addition to regular audit procedures.

1. Plan the investigation

When the client hires a forensic auditor, the auditor is required to understand what the focus of the audit is. For example, the client might be suspicious about possible fraud in terms of the quality of raw materials supplied. The forensic auditor will plan their investigation to achieve objectives such as:

- Identify what fraud, if any, is being carried out
- Determine the time period during which the fraud has occurred
- Discover how the fraud was concealed
- Identify the perpetrators of the fraud
- Quantify the loss suffered due to the fraud
- Gather relevant evidence that is admissible in the court
- Suggest measures that can prevent such frauds in the company in future

2. Collect evidence

By the conclusion of the audit, the forensic auditor is required to understand the possible type of fraud that has been carried out and how it has been committed. The evidence collected should be adequate enough to prove the identity of the fraudster(s) in court, reveal the details of the fraud scheme, and document the amount of financial loss suffered and the parties affected by the fraud.

A logical flow of evidence will help the court in understanding the fraud and the evidence presented. Forensic auditors are required to take precautions to ensure that documents and other evidence collected are not damaged or altered by anyone.

Common techniques used for collecting evidence in a forensic audit include the following:

- Substantive techniques – For example, doing a reconciliation, review of documents, etc
- Analytical procedures – Used to compare trends over a certain time period or to get comparative data from different segments
- Computer-assisted audit techniques – Computer software programs that can be used to identify fraud
- Understanding internal controls and testing them so as to understand the loopholes which allowed the fraud to be perpetrated.

3. Interview the suspect(s)

- Reporting – A report is required so that it can be presented to a client about the fraud. The report should include the findings of the investigation, a summary of the evidence, an explanation of how the fraud was perpetrated, and suggestions on how internal controls can be improved to prevent such frauds in the future. The report needs to be presented to a client so that they can proceed to file a legal case if they so desire.

- Court proceedings – The forensic auditor needs to be present during court proceedings to explain the evidence collected and how the suspect was identified. They should simplify the complex accounting issues and explain in layman's language so that people who have no understanding of the accounting terms can still understand the fraud that was carried out.

Who are Forensic Accountants?

Forensic accountants may be involved in recovering proceeds of crime and in relation to confiscation proceedings concerning actual or assumed proceeds of crime or money laundering. Some forensic accountants are also Certified Fraud Examiners, Certified Public Accountants, Certified Anti Money Laundering Specialists, or Chartered Accountants.

Forensic accountants utilize an understanding of business information and financial reporting systems, accounting and auditing standards and procedures, evidence gathering and investigative techniques, and litigation processes and procedures to perform their work.

Are There Differences Among Forensic Accountants?

The major difference lies in the focus. While some may focus on fraud, others may focus on money laundering. No matter the differences, adequate training and hands on experience will determine the level of expertise.

Forensic accountants are also increasingly playing more proactive risk reduction roles by designing and performing extended procedures as part of the statutory audit, acting as advisers to audit committees, fraud deterrence engagements, and assisting in investment analyst research. (Source Wikipedia)

Who is an Expert Witness?

An expert witness is a witness, who by virtue of education, training, skill, or experience, is believed to have knowledge in a particular subject beyond that of the average person, sufficient that others may officially (and legally) rely upon the witness's specialized (scientific, technical or other) opinion about an evidence or fact issue within the scope of their expertise, referred to as the expert opinion, as an assistance to the fact-finder. Expert witnesses may also deliver expert evidence about facts from the domain of their expertise. At times, their testimony may be rebutted with a learned treatise, sometimes to the detriment of their reputations.

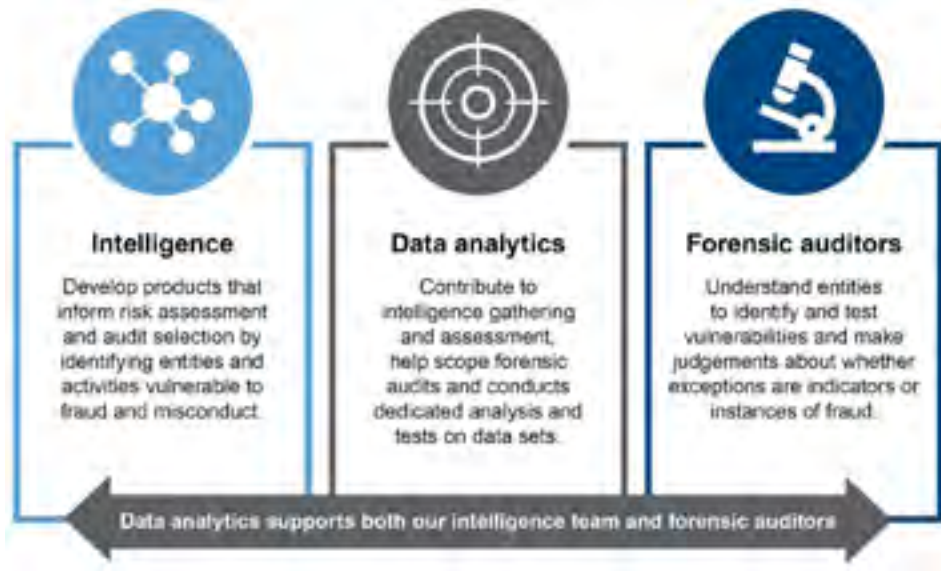
What is the role of an Accountant as an Expert Witness?

The principal role of a Forensic Accountant is to Analyze, Interpret, Summarize and Present Complex Business and Financial deals in a logical, understandable manner supported with facts.

As an Expert Witness, the Forensic Accountant must (a) Investigate and Analyze Financial information. (b) Develop Computerized applications (if applicable) to Assist in the Analysis and Presentation of Financial information. In addition, an Expert Witness must:

- Communicate Findings in the form of a Report and supporting documents.
- Assist in any Legal Proceedings.
- Assist in obtaining documentation necessary to support or refute a claim.
- Review of the relevant documentation to form an initial assessment of the case and identify areas of loss.
- Assist with Examination for Discovery including the formulation of questions to be asked regarding the financial evidence.
- Attend the Examination for Discovery to review the testimony, assist with understanding the financial issues and to formulate additional questions to be asked.
- Review of the opposing expert's damages report and reporting on both the strengths and weaknesses of the positions taken.
- Assist with settlement discussions and negotiations.
- Attend trial to hear the testimony of the opposing expert and to provide assistance with cross-examination.

Alan Zysman B.Comm, CA, IFA, CFE has been in practice since 1984. His firm Zysman Forensic Accounting Inc. located in Toronto, Ontario, Canada specializes in the provision of Investigative and Forensic Accounting services.



To summarize, a forensic audit is a detailed engagement that requires the expertise of not only accounting and auditing procedures but also expert knowledge regarding the legal framework. A forensic auditor is required to have an understanding of various frauds that can be carried out and of how evidence needs to be collected.

Resources

- CFI's Forensic Audit Guide.
- Alan Zysman B.Comm, CA, IFA, CFE has been in practice since 1984. His firm Zysman Forensic Accounting Inc. located in Toronto, Ontario, Canada specializes in the provision of Investigative and Forensic Accounting services.
- Wikipedia



INTOSAI_P 20

مبادئ الشفافية والمساءلة

الغاية والأهداف:

ومن أهم التحديات التي تواجه الأجهزة العليا للرقابة هو كيفية تعزيز فهم أفضل لأدوارها المختلفة ومهامها في المجتمع. وتماشيا مع تفويضاتها وأطرها القانونية التي تحكمها، فإن معلومات الأجهزة الرقابية يجب أن تكون متاحة ومفيدة، كما أن المناهج الخاصة بعملها وأنشطتها ومنتجاتها يجب أن تكون شفافة، كما يجب على هذه الأجهزة التواصل بانفتاح مع وسائل الإعلام وباقي الأطراف أصحاب المصلحة، وأن تكون حاضرة في الساحة العامة.

وتجدر الإشارة إلى أن الأجهزة العليا للرقابة تعمل في إطار تفويضات قانونية وأنماط متباينة، وبالتالي فإن هذه المبادئ يمكن أن لا يتم تطبيقها بنفس الدرجة لدى كافة الأجهزة، بل الهدف من هذه المبادئ هو أن تقودها باتجاه هدف مشترك هو الشفافية والمساءلة.

الغاية من هذه الوثيقة هو الإرتقاء بمبادئ الشفافية والمساءلة في الأجهزة العليا للرقابة من أجل مساعدتها على الريادة بإعطاء المثل في حوكمتها وممارساتها. حيث تعتبر الأجهزة العليا للرقابة جزء من نظام قانوني ودستوري شامل في دولها المختلفة وتعد مسؤولة تجاه عدة أطراف بما فيها الأجهزة التشريعية والعموم. كما تعتبر مسؤولة عن تخطيط وتنفيذ مجال عملها واستعمال منهجيات ومعايير مناسبة من أجل التحقق من أنها تعزز المساءلة والشفافية في الأنشطة العامة وتحقق تفويضاتها القانونية وتقوم بمسؤولياتها بشكل كامل وموضوعي.

مفاهيم المساءلة والشفافية

تعد سيادة القانون والديمقراطية قاعدتين أساسيتين من أجل رقابة حكومية مستقلة ومسؤولة وتشكلان الدعائيتين التي يقوم عليهما «إعلان ليما»، وهكذا فإن الإستقلالية والمساءلة هي متطلبات مسبقة وأساسية لديمقراطية مبنية على سيادة القانون كما تمكن الأجهزة العليا للرقابة من الريادة عن طريق إعطاء المثل وتعزيز مصداقيتها.

كما تعد المساءلة والشفافية عنصرين مهمين في الحوكمة الجيدة، إذ أن الشفافية هي قوة مؤثرة تستطيع أن تحارب الفساد وأن تحسن الحوكمة وأن تعزز المساءلة.

ولا يمكن فصل المساءلة والشفافية بسهولة إذ تشمل كلاهما نفس الإجراءات في معظم الحالات، حيث يرتبط مفهوم المساءلة بالإطار القانوني والهيكل التنظيمي، والإستراتيجية والإجراءات التي من شأنها أن تضمن أن الأجهزة العليا للرقابة:

- تفي بواجباتها القانونية المتعلقة بتوزيع مواردها وتقييم أدائها.
- تفصح عن قانونية وكفاءة استخدام المال العام بالإضافة إلى خطواتها وإجراءاتها وتصرفاتها واستخدامها لمواردها.
- رئيس الجهاز وأعضاء المؤسسات الجماعية وموظفو الجهاز مسؤولون عن أعمالهم.
- ويتعلق مفهوم الشفافية بقيام الأجهزة العليا للرقابة بالإفصاح العام بطريقة آنية وموثوقة وواضحة ومفيدة عن أوضاعها وتفويضاتها القانونية وأنشطتها وإدارتها المالية وعملياتها واستراتيجيتها وأدائها. كما يلزم مفهوم الشفافية ضرورة الإفصاح العام عن نتائج عمليات الرقابة واستنتاجاتها بالإضافة إلى تمكين العموم من الحصول على المعلومات حول الأجهزة العليا للرقابة.

المبادئ

المبدأ الأول

تقوم الأجهزة العليا للرقابة بأداء مهماتها ضمن إطار قانوني يتيح المساءلة والشفافية.

- يجب أن تتوفر لدى الأجهزة العليا للرقابة قوانين وتنظيمات موجهة تكون بموجبها مسؤولية ومساءلة.

- تغطي هذه القوانين والتنظيمات عادة: (1) سلطة الرقابة وتشريعها ومسؤولياتها، (2) الظروف المحيطة بتعيين وإقالة رئيس الجهاز وأعضاء المؤسسات الجماعية، (3) متطلبات عمل الأجهزة وإدارتها المالية، (4) النشر المنتظم لتقارير الرقابة، (5) الإشراف على أنشطة الجهاز، (6) التوازن بين حصول العموم على المعلومات وسرية أدلة الإثبات الرقابية وباقي المعلومات عن الجهاز.

المبدأ الثاني

تقوم الأجهزة العليا للرقابة بالإفصاح عن تفويضها القانوني ومسؤولياتها ورسالتها واستراتيجيتها للعموم.

• تفصح الأجهزة العليا للرقابة للعموم عن تفويضها القانوني، رسالتها وتنظيمها واستراتيجيتها وعلاقتها بمختلف الأطراف ذوي العلاقة بما فيهم الأجهزة التشريعية والسلطات التنفيذية.

• تكشف للعموم عن شروط تعيين وإعادة تعيين وتقاعد وعزل رئيس الجهاز وأعضاء المؤسسات الجماعية.

• يفضل أن تقوم الأجهزة العليا للرقابة بالكشف، لفائدة العموم، عن المعلومات الأساسية حول تفويضها القانوني ومسؤولياتها ورسالتها واستراتيجيتها وأنشطتها باستخدام إحدى اللغات الرسمية للإنتوساي بالإضافة إلى لغاتها الوطنية.

المبدأ الثالث

تتبنى الأجهزة العليا للرقابة معايير وعمليات ومنهجيات للرقابة تتسم بالموضوعية والشفافية حيث:

- تتبنى الأجهزة العليا للرقابة المعايير والمنهجيات التي تتوافق مع «100 ISSAI - المبادئ الأساسية لتدقيق القطاع العام».
- تقوم الأجهزة العليا للرقابة بنشر ماهية تلك المعايير والمنهجيات وكيفية الالتزام بها.
- تقوم الأجهزة العليا للرقابة بنشر نطاق أنشطتها الرقابية التي تقوم بها في إطار تفويضها القانوني وبناء على عمليات تقييمها للمخاطر وتخطيطها.
- تتواصل الأجهزة العليا للرقابة مع المؤسسات الخاضعة لرقابتها حول المعايير التي ستعتمد عليها في إبداء آرائها.
- تبقي الأجهزة العليا للرقابة المؤسسات الخاضعة لرقابتها على علم بأهداف ومنهجية ونتائج مهماتها الرقابية.
- تخضع نتائج رقابة الأجهزة العليا للرقابة لإجراءات إبداء الملاحظات والرد من قبل الجهات الخاضعة للرقابة.
- توفر الأجهزة العليا للرقابة آليات فعالة لمتابعة توصياتها من أجل التأكد من أن الجهات الخاضعة للرقابة تتعامل بطريقة صحيحة مع ملاحظاتها وتوصياتها بالإضافة إلى تلك الصادرة عن السلطة التشريعية، «مبدأ الإنتوساي رقم 10 - إعلان مكسيكو بشأن الإستقلالية - المبدأ السابع».
- تسمح إجراءات المتابعة لدى الأجهزة العليا للرقابة بأن تقوم المؤسسات الخاضعة للرقابة بالإدلاء بمعلومات حول الإجراءات التصحيحية المتخذة أو حول مبررات عدم اتخاذ تلك الإجراءات «إعلان ليما».
- يتعين على الأجهزة العليا للرقابة إرساء نظام مناسب لضمان الجودة حول أنشطتها الرقابية وحول تقاريرها، كما يتعين عليها إخضاع هذا النظام لمراجعة موضوعية بصفة دورية.

المبدأ الرابع

- تطبق الأجهزة العليا للرقابة معايير عليا للنزاهة والأخلاقيات على موظفيها من مختلف الدرجات:
- توفر الأجهزة العليا للرقابة قواعد أو قوانين وسياسات وممارسات أخلاقية منسجمة مع «المعيار الدولي 130 الخاص بقواعد السلوك المهني».
- تمنع الأجهزة العليا للرقابة على المستوى الداخلي تضارب المصالح والفساد وتضمن الشفافية والمشروعية بالنسبة لعملياتها.
- تقوم الأجهزة العليا للرقابة بتشجيع السلوك الأخلاقي في المؤسسة.
- تنشر للعموم الشروط الأخلاقية وواجبات المراقبين.
- على أجهزة الرقابة أن تنشر الحالات المهمة لسوء السلوك الأخلاقي التي تم إثباتها.

المبدأ الخامس

- تتأكد الأجهزة العليا للرقابة أن مبادئ المساءلة والشفافية لا يشوبها شبهة عندما تقوم بالإستعانة بمصادر خارجية من أجل إنجاز أنشطتها.
- يتعين على الأجهزة العليا للرقابة أن تتأكد أن تعاقدها مع أطراف خارجية من أجل إنجاز بعض الأنشطة لا يعارض مبادئ المساءلة والشفافية لأية شبهة.
- إن الخبرات التي يتم الإستعانة بها من جهات خارجية والعمليات الرقابية التي تم تفويض إنجازها لجهات خارجية تظل ضمن مسؤولية الأجهزة العليا للرقابة وتخضع للسياسات الأخلاقية (خاصة في مجال تضارب المصالح) والسياسات التي تضمن النزاهة.

المبدأ السادس:

تقوم الأجهزة العليا للرقابة بإدارة عملياتها بإقتصاد وكفاءة وفعالية وطبقا للقوانين والتنظيمات كما تقوم بنشر تقارير للعموم حول هذه الجوانب.

• تطبق الأجهزة العليا للرقابة ممارسات إدارية سليمة بما فيها أنظمة الضبط الداخلي الملائمة لإدارتها وعملياتها المالية ورقابتها الداخلية. ويمكن أن تشمل هذه الممارسات على الرقابة الداخلية وإجراءات أخرى.

• تنشر القوائم المالية الخاصة بها للعموم، بحيث تخضع لرقابة خارجية مستقلة أو لمراجعة برلمانية.

• تقوم الأجهزة العليا للرقابة بتقييم ونشر تقارير حول عملياتها وإنجازاتها في مختلف المجالات مثل الرقابة المالية ورقابة الإلتزام والأنشطة القضائية (بالنسبة للأجهزة ذات الطابع القضائي) ورقابة الأداء وتقييم البرامج والإستنتاجات حول أنشطة الحكومة.

• تقوم الأجهزة العليا للرقابة بالحفاظ على المهارات والقدرات التي تحتاجها وتطويرها من أجل القيام بعملها لإنجاز رسالتها والوفاء بمسؤولياتها.

• تقوم الأجهزة العليا للرقابة بنشر مصادر مواردها المالية (ميزانية عامة - وزارة المالية) وكيفية استخدام هذه الموارد.

• تقوم الأجهزة العليا لرقابة بقياس وإعداد تقارير حول كفاءة وفعالية استخدام مواردها المالية.

• يمكن للأجهزة العليا للرقابة أن تستعين بلجان تدقيق مشكلة من أغلبية أعضاء مستقلين من أجل مراجعة وإبداء الرأي حول إدارتها المالية وإعدادها للتقارير المالية.

• يمكن للأجهزة العليا للرقابة استخدام مؤشرات للأداء من أجل تقييم القيمة المضافة لعملها الرقابي لفائدة البرلمان والمواطنين وباقي الأطراف ذوي العلاقة.

• تقوم الأجهزة العليا للرقابة بقياس مدى ظهورها لدى العموم ونتائجها وتأثيرها عن طريق التغذية المرتدة من مصادر خارجية.

المبدأ السابع:

تقوم الأجهزة العليا للرقابة بإعداد تقارير لفائدة العموم حول نتائج رقابتها وحول استنتاجاتها حول الأنشطة الحكومية بصورة عامة.

• تقيس أجهزة الرقابة تأثيرها على الكفاءة والفعالية الناتجة عن توصيات مهماتها الرقابية على القطاع العام والقيمة المحصلة من العمل الرقابي وتقوم بإعداد تقارير بذلك.

• تعد الأجهزة العليا للرقابة (المكونة كمحاكم) تقارير حول العقوبات والغرامات المطبقة على المحاسبين أو المديرين.

• تنشر الأجهزة العليا للرقابة استنتاجاتها وتوصياتها الناتجة عن عمليات الرقابة.

• تنشر الأجهزة العليا للرقابة على العموم تقاريرها المتضمنة مواضيع مثل تنفيذ الميزانية العامة للحكومة والوضع المالي والعمليات المالية، وإذا سمح إطارها القانوني بذلك، رقابتها الداخلية وإمكانياتها المهنية.

• تحافظ الأجهزة العليا للرقابة على علاقة قوية مع اللجان البرلمانية المختصة من أجل مساعدتها على فهم أفضل لتقارير الرقابة واستنتاجاتها ومن أجل مساعدتها على اتخاذ الإجراءات المناسبة.

المبدأ الثامن:

تتواصل الأجهزة العليا للرقابة بصفة منتظمة وشاملة حول أنشطتها وحول نتائج عمليات الرقابة التي تقوم بها وذلك عبر وسائل الإعلام والمواقع الإلكترونية وعبر وسائل أخرى.

• تتواصل الأجهزة العليا للرقابة بانفتاح مع وسائل الإعلام أو أي أطراف معينة أخرى حول عملياتها ونتائج رقابتها وتظل ظاهرة لدى الساحة العامة.

• تشجع الأجهزة العليا للرقابة الإهتمام العام والأكاديمي بأهم استنتاجاتها.

- يمكن للأجهزة العليا للرقابة اللجوء لخبراء خارجيين لإبداء مشورة مستقلة بما في ذلك حول الأمور الفنية المتعلقة بالرقابة.
- يمكن للأجهزة العليا للرقابة استخدام مراجعة النظراء للحصول على تقييم خارجي مستقل لعملياتها ولتطبيقاتها للمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة. تنشر الأجهزة العليا للرقابة تقارير حول نتائج مراجعة النظراء.
- تشارك الأجهزة العليا للرقابة في عمليات الرقابة المشتركة والمتزامنة.
- تساهم الأجهزة العليا للرقابة في تطوير القدرات المهنية في مجال الإدارة المالية (التدريب، العلاقة مع الجامعات...).

- توفر ملخصات عن تقارير الرقابة والأحكام القضائية بإحدى اللغات الرسمية للإنتوساي إضافة إلى لغتها الوطنية.
- تبادر الأجهزة العليا للرقابة بتنفيذ وإنجاز مهمات الرقابة وتقوم بنشر التقارير المعنية في أوقات مناسبة. كما من شأن الشفافية والمساءلة أن تتعزز أكثر إذا كانت أعمال الرقابة والمعلومات المعنية المدلى بها غير قديمة.
- توفير تقارير الأجهزة العليا للرقابة بصيغة مفهومة ومتاحة للعموم عبر وسائل مختلفة (كالملخصات والرسوم البيانية والعروض المصورة والبيانات الصحافية).

المبدأ التاسع:

تستخدم الأجهزة العليا للرقابة الإستشارة الخارجية المستقلة ومراجعة النظراء من أجل تحسين جودة ومصداقية عملها.

- تلتزم الأجهزة العليا للرقابة بالمعايير الدولية الصادرة عن الإنتوساي وتسعى إلى التعلم المستمر بالإستعانة بالأدلة والخبرة من أطراف خارجية.
- تقوم الأجهزة العليا للرقابة بالإستعانة بتقييم خارجي مستقل لعملياتها وتطبيقاتها للمعايير. ولتحقيق هذا الغرض يمكن الإستعانة بمراجعة النظير.

المراجع:

إطار الإنتوساي للتوجيهات والإصدارات المهنية

The INTOSAI Framework of Professional Pronouncements

المصطلحات الرقابية المعدة من قبل لجنة المعايير المهنية والرقابية في المنظمة العربية
للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة

(إضبط على المصطلح الرقابي أدناه لإظهار التعريف الخاص به)

تم بحمد الله

نشكر لكم حسن إهتمامكم و دعمكم لنا
و نستقبل أي إستفسارات أو مقترحات أو ملاحظات
على إيميل رئيس قسم الدراسات و الأبحاث

GHADA.SOUTARI@AB.GOV.JO